

إدارة الدعوة والتعليم
سلسلة دعوة الحق
كتاب شهري محكّم

دلالة المَثُلات على التوحيد

دراسة علمية لتحرير أدلة التوحيد في عقوبات الأمم

إعداد الدكتور :
عيسى بن عبدالله السّعدي
عضو هيئة التدريس بجامعة الطائف

السنة الثالثة والعشرون - العدد (٢٢٠) العام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م



دلالــة المَثُــلات عــلــى التوحيـد
دراسة علمية لتحرير أدلة التوحيد
في عقوبـات الأمــم

إعــــداد

د / عيسى بن عبد الله السّعـدي

عضـو هيئة التدريس بجـامعة الطـائف


أبيض


بسم الله الرحمن الرحيم

أبيض

المقدّمـة

الحمد لله وحده ، والصّلاة والسّلام على من لا نبيّ بعده

وبعـــــد:

فقد أرسل الله رسوله بالهدى ودين الحقّ ؛ أي بالأخبار الصادقة ، والعلوم النافعة ، والأعمال الصالحة [(١)]، ويدخل في الأخبار الصادقة دخولاً أوّليًا قصص المصطفين الأخيار من أنبياء الله الأطهار ، ورسله الكرام الأبرار ؛ لأنّها أصدق القصص ، وأحسنه لفظًا ومعنًى ، وأكثره حكمًا ونكتًا [(٢)] وعبرًا ، وبخاصّةٍ ما آتاهم الله من الآيات الباهرات ، وما حاق بأعدائهم من أصناف المثلات [(٣)]؛ كَمَثُلة الصيحة،

---

(١) انظر : تفسير ابن كثير ٢/ ٣٤٩ .

(٢) النكت هي المسائل العلميّة الدقيقة يتوصّل إليها بدقّةٍ وإنعام فكر . انظر : التعريفات للجرجاني ص٢٤٦ ، المعجم الوسيط ص٩٥٠ .

(٣) المَثُلات بفتح الميم وضمّ الثاء كلمة قرآنيّة وردت في قوله تعالى : ﴿ **وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثُلاتُ** ﴾ [الرَّعد : ٦] ؛ وهي جمع مؤنّث سالم، مفرده مَثُلة ؛ والمَثُلة والمُثْلة اسم للعقوبة المنكِّلة لا لمطلق العقوبة . والغالب أَنَّها تكون باستئصال بعض الأعضاء. انظر: تهذيب اللّغة للأزهري ٤/ ٣٤٢، الصحاح للجوهري ٥/ ١٨١٦، ١٨٣٥، معجم مقاييس اللّغة لابن فارس ٥/ ٢٩٦، ٢٩٧، النهاية لابن الأثير ٤/ ٢٩٤ .

وقد اختلف العلماء في تفسير المثلات اصطلاحًا على ثلاثة أقوال :ـ

أحدها : أنَّها بمعنى الأمثال المضروبة ؛ وهو قول مجاهد وأبو عبيدة ؛ أي العقوبات

⇦

والائتفاك[1] ، والخسف ، والمسخ ، قال تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر : ٣١] ،

⇨

الخارجة عن المعهود في الشدّة حتَّى ضرب بها وبمن حلّت به المثل . ويجوز أن يفسّر المثل بمعنى القصّة العجيبة ؛ فيكون المعنى قصص ما حلّ بالمكذّبين من النّكال العجيب والهلاك المنقطع النّظير . انظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٣٢٣ ، زاد المسير لابن الجوزي ٤/ ٣٠٦ ، البرهان للزركشي ١/ ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

والثّاني : أنّها بمعنى الأشباه والأمثال ؛ وهو قول الإمام البخاري ؛ أي العقوبات المتشابهة في الأخذة الفذّة بالعقوبة ، أو الّتي تشبه ما كان عليه الهالكون من العقوبة . انظر : صحيح البخاريّ بشرحه فتح الباري ٨/ ٣٧٠ ، للزمخشري ٢/ ٣٥٠ ، تفسير أبي السعود ٣/ ١٤٩ .

والثّالث : أنّ المثلات عبارة عمّا أصاب القرون الماضية من أصناف العقوبات المنكلات الشاذّة عن المعهود ، والمتفرّدة عن النّظائر ؛ كالرّجف ، والخسف ، والائتفاك ، والمسخ، وهذا مضمون قول جمهور المفسِّرين على اختلاف قريب بينهم في التّعبير . انظر: تفسير الطبري ١٣/ ١٠٥، المحرّر الوجيز لابن عطيّة ٣/٣٩٦، زاد المسير لابن الجوزي ٤/ ٣٠٥ ، تفسير الخازن ٣/ ٥ ، التسهيل لابن جزي ١/ ٤٠٠ ، فتح الباري لابن حجر ٨/ ٣٧١ ، الدر المنثور للسيوطي ٨/ ٣٧١ .

واختلاف العلماء في تحديد المثلات اختلاف تنوّع لا تضاد ؛ وكلّ قول منها ينبئ عن بعد للكلمة ، ويوضّح جانبًا من معناها ؛ وهي تدلّ بمجموعها على الخروج عن المعهود في العقوبات ، ومشابهة المثلات لأسبابها ، وشهرتها ، ووضوحها ، واطرادها، ودورانها مع أسبابها ، وهي كذلك تدلّ على صدق الرّسل ، واستئصال المعذَّبين بعامّةٍ غالبًا ؛ ولهذا آثرت هذه الكلمة على غيرها في العنوان ؛ لأنها كلمة قرآنيّة لها جمالها ودلالاتها الخاصّة التي لا يمكن لغيرها أن يسدّ مسدَّها . انظر للمزيد بحثًا مفردًا للمؤلِّف بعنوان : أبعاد دليل المثلات ، مجلّة جامعة أمّ القرى لعلوم الشَّريعة وآدابها، ج(١٧) ، ع (٣٣) ، ربيع الأول (١٤٢٦ هـ) .

(١) الائتفاك : الانقلاب ؛ يقال : ائتفكت البلدة بأهلها ؛ أي انقلبت بهم . وقد أصابت هذه العقوبة سذوم وأعمالها من قرى قوم لوط ؛ ولهذا أطلق عليها اسم المؤتفكة والمؤتفكات ، قال تعالى : ﴿ **وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى** ﴾ [النَّجم : ٥٣] ، وقال : ﴿ **وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ** ﴾ [التَّوبة : ٧٠] . انظر : النِّهاية لابن الأثير ١/ ١٥٦ .

وقال : ﴿**وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى . فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى**﴾ [النّجم : ٥٣ ، ٥٤] ، وقال : ﴿**قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرُونَ**﴾ [النحل : ٢٦] ، وقال : ﴿**قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللهِ مَنْ لَعَنَهُ اللهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ**﴾ [المائدة : ٦٠] ، وقال : ﴿**فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾ [العنكبوت : ٤٠] .

وقد فُصّلت هذه المثلات وصُرّفت في كثير من آيات القرآن الكريم ؛ لتمكين عبرها في النّفوس، وتحذير الخلق من أفعال أهلها، وأخلاقهم، وأحوالهم ، قال تعالى : ﴿**أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي الأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ وَاقٍ**﴾ [غافر : ٢١] ، وقال : ﴿**أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا**﴾ [محمَّد : ١٠] ؛ يقول ابن القيِّم : ((كلّ معصية من المعاصي فهي ميراث عن أمّةٍ من الأمم الَّتي أهلكها الله ﷻ ؛ فاللوطية ميراث عن قوم

لوط ، وأخذ الحقّ بالزائد ودفعه بالناقص ميراث عن قوم شعيب ، والعلوّ في الأرض والفساد ميراث عن فرعون وقوم فرعون ، والتكبّر والتجبّر ميراث عن قوم هود ؛ فالعاصي لابس ثياب بعض هذه الأمم ... ولولا أنّ رحمته سبقت غضبه ومغفرته سبقت عقوبته لتزلزلت الأرض بمن قابله بما لا تليق مقابلته به ، ولولا حلمه ومغفرته لزالت السموات والأرض من معاصي العباد ، قال تعالى : ﴿**إِنَّ اللهَّ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا**﴾ [فاطر : ٤١] ؛ فتأمّل ختم هذه الآية باسمين من أسمائه ؛ وهما الحليم والغفور كيف تجد تحت ذلك أنّه لولا حلمه على الجناة ، ومغفرته للعصاة لما استقرّت السموات والأرض)) [(١)] .

وإلى جانب هذه الحكمة البالغة هناك حكمة أخرى لا تقلّ عنها إن لم تكن أعظم منها ؛ وهي الدلالة على الإيمان بالله وتوحيده، قال تعالى : ﴿**فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ . ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ الْبَاقِينَ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ**

(١) الجواب الكافي ص٣٧ ، ٣٨ ، ٥٩ ، ٦٠ .

أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء : ١١٩ ـ ١٢١] ، وقال : ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ . فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ . وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُقِيمٍ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر : ٧٣ ـ ٧٧] ، وقال : ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لأُولِي النُّهَى﴾ [طه : ١٢٨] ؛ فالمثلات آيات بيّنات ، وحجج بالغات على وجود الله تعالى وصفاته وأفعاله واستحقاقه وحده للعبادة ، وبطلان إلهية كلّ ما يعبد من دونه ؛ إذ لو كانت الآلهة المزعومة حقًّا كما تخيّل أولئك الهالكون لدفعت عنهم أو شفعت لهم ، ولكنها غابت عنهم أحوج ما كانوا إليها ، ولم ينالوا بشركهم إلاّ نقيض مقصودهم ، قال تعالى : ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقُصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ . وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [هود : ١٠٠ ، ١٠١] .

وهذه الحجج والدلالات البيّنات جديرة باهتمام كلّ مسلم ؛ استجابة لدعوة ربّه ، والتماسًا لعلوم الإيمان وأحواله من أصولها ومصادرها العليا ؛ إلاّ أنّ كمال وعموم الانتفاع بهذه الدلالات النيّرات، والعظات المباركات يحتاج إلى استقراء

كلّي يحيط بأطرافها ، ودراسةٍ علميّةٍ تحرّر مسائلها، وتكشف عن دقائقها ، وتضبط شواردها حتَّى تكوِّن في ختام المطاف كتابًا علميًّا ميسّرًا محرّرًا ؛ يعمّ نفعه ، ويفيد منه الخاص والعام . وهذا المقصد الأعلى أعلى من أن يحيط بمثله مثلي، وما كان بوسعي إلا الاجتهاد في السَّداد والمقاربة . حتَّى تمّ الممكن المقدور من تحرير دلالة المثلات على التوحيد في دراسة علميّة تتكوّن من خمسة مباحث :

المبحث الأول : معنى التوحيد وأنواعه.

المبحث الثّاني : دلالة المثلات على وجود الله.

المبحث الثّالث : دلالة المثلات على صفات الله.

المبحث الرّابع : دلالة المثلات على توحيد.

المبحث الخامس : دلالة المثلات على أحكام.

وقد عالجت هذه القضايا وفق قواعد البحث العلميّ ؛ فاستقرأت النّصوص ودرستها أولاً ، ثُمَّ جمعت مادّة البحث من المصادر المعتمدة ، وحرصت على تقديمه بأسلوب علمي ميسّر ، ووثّقته وفق الأعراف العلميّة المتّبعة في هذا الفنّ ، والله الموفّق والهادي إلى سواء السّبيل .

❁ ❁ ❁

المبحث الأوّل

معنى التوحيـد وأنواعـه

التوحيد : مصدر تدل مادته على الانفراد ؛ يقال : رأيته وحده ؛ أي منفردًا ليس معه غيره ، وتوحّد برأيه ؛ أي تفرّد به ، ويقال : جاءوا أحاد أحاد ؛ أي فرادى ، ويقال للأَكَمات المنفردات : ميحاد ومواحيد ، فالواحد بمعنى المنفرد ، وهو لفظ مشترك يستعمل لغة على عدّة أوجه ؛ « الأوّل : ما كان واحدًا في الجنس أو في النّوع ؛ كقولنا : الإنسان والفرس واحدٌ في الجنس، وزيد وعمرو واحد في النّوع . الثّاني: ما كان واحدًا بالاتّصال ؛ إمَّا من حيث الخلقة ؛ كقولك : شخص واحد، وإمَّا من حيث الصناعة ؛ كقولك : حرفة واحدة . الثَّالث : ما كان واحدًا لعدم نظيره ؛ إمَّا في الخلقة ؛ كقولك : الشَّمس واحدة ، وإمَّا في دعوى الفضيلة ؛ كقولك : فلان واحد دهره ، وكقولك : نسيج وحده . الرَّابع : ما كان واحدًا لامتناع التجزئ فيه ؛ إمَّا لصغره ؛ كالهباء ، وإمَّا لصلابته ؛ كالألماس.

الخامس : للمبدأ ؛ إمَّا لمبدأ العدد ؛ كقولك : واحد ، اثنان، وإمَّا لمبدأ الخط ؛ كقولك : النقطة الواحدة »[1]، وإذا وصف اللهُ تعالى بالواحد كان معناه الفرد الَّذي لا نظير له ولا شريك؛ فيقال : وحَّد الله ، وأحّده توحيدًا ؛ إذا اعتقده واحدًا فردًا؛ لا نظير له في ذاته وصفاته ، ولا شريك له في خلقه وأمره، ولا ندّ له في إلهيته وعبادته [2]. وهذا المعنى الكلّي ينتظم توحيد الرّبوبيّة والألوهيّة والصِّفات ؛ فتوحيد الربوبيّة يتعلّق بإفراد الله تعالى بمعاني الرّبوبيّة ؛ وهي السؤدد، والتدبير، والملك [3] .

ويتعلّق توحيد الألوهيّة بإفراد الله تعالى بالعبادة ؛ وهي اسم يعمّ كلّ ما يحبّه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظّاهرة [4] .

---

(١) المفردات للرّاغب ص٥١٤ ، ٥١٥ ، وانظر : الصحاح للجوهري ٢/ ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، معجم مقاييس اللّغة لابن فارس ٦/ ٩٠ ، ٩١ ، القاموس المحيط للفيروزآبادي ١/ ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٢) انظر : تيسير العزيز الحميد لسليمان بن عبد الله ص٣٢ ، ٣٣ .

(٣) انظر : تفسير الطبري ١/ ٦٢ ، القول السّديد لابن سعدي ص١٦ .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١٠/ ١٤٩ .

ويتعلّق توحيد الصِّفات بإفراد الله تعالى بما ثبت له من الأسماء الحسنى والصِّفات العليا ؛ لفظًا ، ومعنًى ، وحكمًا ؛ وذلك يتضمّن إثبات جميع معاني الكمال المطلق الَّتي يستحيل معها الاتّصاف بالنّقص أو وجود المثل [1] .

وهذه الأنواع يمكن ردّها إلى نوعين **رئيسين** ؛ **أحدهما** : توحيد في العلم ؛ وهو إثبات حقيقة ذات الربّ تعالى ، وأسمائه ، وصفاته ، وأفعاله دون تمثيل أو تعطيل . ويعرف هذا النّوع الجامع لإثبات وجود الله تعالى وصفاته بتوحيد المعرفة والإثبات [2] .

والثَّاني : توحيد في العمل ؛ وهو الإقرار بألوهيّة الله تعالى قولاً وعملاً ؛ أي اعتقاد أنّ الله تعالى هو المستحقّ وحده للعبادة ، والتزامها باطنًا وظاهرًا . ويعرف هذا النّوع بتوحيد الإرادات والعبادات [3] .

---

(١) انظر : الرِّسالة التدمريّة لابن تَيْمِيَّة ص٧ ، الصواعق المرسلة لابن القيّم ٣/ ١٠٣٢ .

(٢) انظر : مدارج السّالكين لابن القيّم ١/ ٢٤ ، ٢٥ ، ٣/ ٤٤٩ ، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص٢٩ .

(٣) انظر : الرِّسالة التدمريّة ص٥ ، تيسير العزيز الحميد ص٣٨ ، فتح المجيد لعبد الرَّحمن بن حسن ص١٩ .

ولأهمّيّة التوحيد البالغة كثرت أدلّته حتَّى فاقت الحصر ، ورأى بعض أئمّة أهل السنّة والجماعة في كلّ آيةٍ من كتاب الله تعالى دليلاً على التوحيد ؛ يقول ابن القيِّم : « إن كلّ آيةٍ في القرآن فهي متضمّنة للتّوحيد ، شاهدة به ، داعية إليه ؛ فإنّ القرآن إمَّا خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله فهو التوحيد العلميّ الخبري ، وإمَّا دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له وخلع ما يعبد من دونه فهو التوحيد الإرادي الطلبي ، وإمَّا أمر ونهي وإلزام بطاعته في نهيه وأمره فهي حقوق التوحيد ومكمّلاته ، وإمَّا خبر عن كرامة الله لأهل توحيده وطاعته وما فعل بهم في الدّنيا وما يكرمهم به في الآخرة فهو جزاء توحيده ، وإمَّا خبر عن أهل الشِّرك وما فعل بهم في الدّنيا من النّكال وما يحلّ بهم في العقبى من العذاب فهو خبر عمَّن خرج عن حكم التوحيد ؛ والقرآن كلّه في التوحيد ، وحقوقه ، وجزائه ، وفي شأن الشِّرك ، وأهله ، وجزائهم »[1] .

ودلالة القرآن على التوحيد ليست دلالةً محضة ، بل دلالة

---

(١) مدارج السّالكين ٣/ ٤٥٠ .

سمعيّة عقليّة في الأعمّ الأغلب [(١)] ؛ لأنّ أكثرها إلزامات وأمثال واعتبارات عقليّة [(٢)] تسلتزم وجود مدلولها إلاّ إذا حال دون ذلك ظلم أو كبر أو هوى [(٣)] . وما أخبر الله به ممّا فعله بأهل الشِّرك في الدّنيا من المثلات والنّكال المنقطع النَّظير يجري مجرى غالب أدلّة التوحيد ؛ فإنّ الله تعالى يذكر ما يوقعه بالمشركين من أنواع العقوبات ، ثُمَّ يذكر أنّ في ذلك آية للخلق عامَّةً أو المؤمنين منهم خاصّة ؛ أي دليلاً خبريًّا وبرهانًا عقليًّا على وجود الله وصفاته وصحّة توحيده وصدق رسله فيما وعدوا به أهل التوحيد والإيمان وما أوعدوا به أهل الشِّرك والكفران [(٤)] . وقد كثر الإخبار عن هذه الدلالة في القرآن بطرق تدلّ على التّوكيد والتحقيق ، والتعظيم والتّكثير ، والبيان وشدّة الظهور ؛ ليدّكر بها كلّ من كان له قلب أو ألقى

---

(١) انظر : الرِّسالة التدمريّة لابن تَيْمِيَّة ص١٤٦ ـ ١٦٥ ، الصواعق المرسلة لابن القيّم ٣/ ٩٠٨ .

(٢) انظر في مسالك الاستدلال العقلي على التوحيد : الأدلّة العقليّة للعريفي ص١١٥ ـ ١٣٨ ، حقيقة المثل الأعلى وآثاره لعيسى السعدي ص٨٥ ـ ٩٦ .

(٣) انظر : تيسير الكريم الرَّحمن لابن سعدي ٥/ ٥٦٥ ، ٥٦٦ .

(٤) انظر : مدارج السّالكين ٣/ ٤٩٢ ، بدائع الفوائد ٤/ ١٦٣ .

السّمع وهو شهيد . قال تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا ءَايَةً بَيِّنَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ** ﴾ [العنكبوت : ٣٥] ، وقال : ﴿ **وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا ءَايَةً فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ** ﴾ [القمر : ١٥] ، وقال : ﴿ **أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لأُولِي النُّهَى** ﴾ [طه : ١٢٨] .



المبحث الثّاني
وجــود اللهّ تعــالى

خلق الله السموات والأرض بالحقّ ، ومن أعظم الحقّ المقارن للخلق الدلالة على وجود الخالق وصفاته [1] ؛ لأنّ إيجاد المخلوق من العدم ، وإتقانه ، وتناسق آحاده ، وهداية أفراده لما خلقوا له يدلّ بضرورة العقل على وجود الفاعل وكماله [2] ؛ قال تعالى : ﴿**أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ**﴾ [الطور : ٣٥] ، وقال : ﴿**الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى**﴾ [طه : ٥٠] فقرن الخلق بالهداية العامّة ؛ أي إيجاد الخلق بالعناية بهم ؛ إذ كلاهما برهانان قاطعان ، وطريقان نيّران على وجود الخالق وصفاته [3] .

والخلق لا يدلّ على الخالق حال الاطّراد فحسب وإنّما يدلّ عليه في حال الانخراق أيضًا ؛ ولهذا كانت آيات الرّسل

---

(١) انظر : بدائع الفوائد لابن القيّم ٤/ ١٦١ ـ ١٦٨ .

(٢) انظر : الكشف عن مناهج الأدلّة لابن رشد ص٦٠ ، ٦١ ، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١٦/ ٤٤٥ .

(٣) انظر : شفاء العليل لابن القيّم ص١١٩ ، ١٣٧ ـ ١٤٠ .

وبراهينهم الخارجة عن مقدور الإنس والجنّ ومعتادهم من أدل الطرق على الخالق وأقواها [١] ، بل إِنَّ ابن القيم ـ رحمه الله ـ يرى أنّه ليس في طرق الأدلّة أوثق ولا أقوى منها ؛ فإنّ انقلاب عصا تقلّها اليد إلى ثعبان عظيم يبتلع ما يمرّ به ثُمَّ يعود عصًا كما كانت من أدل الطرق على وجود الصّانع ، وحياته، وقدرته ، وعلمه ، وكذلك سائر آيات الأنبياء [٢] . ويدخل في آياتهم دخولاً أوّليًّا ما يوقعه الله بأعدائهم من المثلات والهلاك المنقطع النّظير ؛ فإنّ اطّراد المثلات ، ودورانها مع الكفر وجودًا وعدمًا من أوضح الأدلّة على وجود ربّ يصدق رسله، ويكلؤهم ، ويظهر دينهم ، ويهلك عدوّهم ، يقول ابن الوزير : « بمثل هذا يعلم الله ضرورة ، لأنّ مثل ذلك يستحيل أن يكون صدفة أو طبعًا » [٣] .

والمثلات لا تدلّ على الخالق من جهة ذاتها فحسب وإنّما تدلّ على ربوبيّته ﷻ من جهة أحوال أهلها أيضًا ؛ وبيان ذلك

---

(١) انظر : إيثار الحقّ على الخلق لابن الوزير ص٥٤ .

(٢) انظر : الصواعق المرسلة ٣/ ١١٩٧ ، ١١٩٨ .

(٣) إيثار الحقّ على الخلق ص٥٥ ، ٥٦ [بتصرّف] .

من وجهين :ـ

الأوّل : أنّ المثلات إنّما أصابت أهلها بعد دعاء أنبيائهم واستفتاحهم ، قال تعالى عن نوح عليه السلام : ﴿**قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُون . فَافْتَحْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا وَنَجِّنِي وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الشعراء : ١١٧ ، ١١٨] وقال عن صالح عليه السلام (١) : ﴿**قَالَ رَبِّ انْصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ**﴾ [المؤمنون : ٣٩] ، وقال عن شعيب عليه السلام : ﴿**رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ**﴾ [الأعراف : ٨٩] ، وقال عن موسى عليه السلام : ﴿**فَدَعَا رَبَّهُ أَنَّ هَؤُلاءِ قَوْمٌ مُجْرِمُونَ**﴾ [الدخان : ٢٢] ؛ واستجابة دعوة النبيِّ في الفتح بينه وبين قومه ، والفصل بينهم بنصره وإظهاره وإهلاك أعدائه دليل حسّي ظاهر على وجود من استنصره النبيُّ وعلى سمعه ، وبصره ، وقدرته ، وكماله (٢) .

الثّاني : أنّ الله تعالى أظهر على أدعياء الرّبوبيّة من الاحتياج والعجز والفقر ما يدلّ على بطلان دعواهم

---

(١) انظر : تفسير السّعدي ٥/ ٣٤٦ ، ٣٤٩ .

(٢) انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص٤٥٥ ، ٤٥٦ ، إيثار الحقّ على الخلق لابن الوزير ص٥٩ .

وانفراد الله تعالى بربوبيّة الخلق وحده . وهذا الإظهار والبيان التام حصل قبل المثلة ، وأثناءها ، وبعدها ؛ فمما وقع قبلها ما حصل للنمروذ بن كنعان ، ملك بابل ، لمّا أنكر وجود ربّه ، وادّعى الربوبيّة لنفسه ، فأبطل الله دعواه بإظهار عجزه عن الاتّصاف بشيء من معاني الربوبيّة ، قال تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ ءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ** [١] **إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** ﴾ [البقرة : ٢٥٨] ؛ فاستدلّ إبراهيم الخليل عليه السلام على وجود ربّه ، وبطلان مقالة النمروذ بانفراد الله تعالى بالقدرة على الإيجاد والإعدام أوّلاً ، ثُمَّ الانفراد بالتصرّف في الخلق ثانيًا [٢] . وهذه العناية كذلك

---

(١) أي أنّ إيتاء الملك العريض حمله على هذا الكفر الغليظ ؛ لأنّ العلّة على الصّحيح تحقيقية لا تهكّميّة . انظر : تفسير ابن كثير ١/ ٣١٣ ، روح المعاني للآلوسي ٣/ ١٦ .

(٢) الاستدلال الثّاني من تتمّة الأوّل ؛ أي إذا كنت كما تدّعي فالَّذي يحيي ويميت هو الَّذي يقدر على التصرّف فيما خلق ؛ فيأتي بالشّمس مثلاً من المغرب بدل المشرق . فالكلام مجاراة وتنزّل مع الخصم ، وليس فيه انتقال من حجّة إلى حجّة أوضح منها ، أو عدول عن مثالٍ إلى مثال ⇦

الاختراع كلاهما خارجان عن قدرة هذا الدعيّ المكابر؛ ولهذا بهت ؛ أي دهش وتحيّر ، وانقطعت حجّته ، وظهر عجزه، وبطلان مقالته [1] ، قبل أن تحيط به ذنوبه ، ويصاب بنيانه في أصوله ، حتَّى خرّ عليهم السّقف من فوقهم ، وذهبت بهم الأرض من تحتهم [2].

وممّا وقع أثناء المثلة وبعدها ما أظهره الله تعالى على فرعون أثناء إهلاكه وبعده من العجز وغيره من براهين الحدوث المنافية لدعوى الربوبيّة من كلّ وجهٍ ، قال تعالى : ﴿ فَالْيَوْمَ

⇨

أظهر منه . وهذا ما عليه أهل التّحقيق من المفسِّرين ؛ لأنّ القول بالانتقال يرد عليه كثير من الاعتراضات ؛ كعدم جواز ترك الشبهة قبل الجواب عنها ، لما في ذلك من التّلبيس ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ، وكعدم التّسليم بأنّ المنتقل إليه أوضح في المقصود من المنتقل عنه ؛ لأنّ جنس الإحياء لا قدرة للخلق عليه بخلاف جنس التحريك . انظر : تفسير ابن كثير ١/ ٣١٣ ، روح المعاني للآلوسي ٣/ ١٧ ـ ٢٠ .

(١) انظر : المفردات للراغب ص٦٣ ، تفسير ابن كثير ١/ ٣١٣ .

وقد اختلف المفسِّرون في وقت هذه المناظرة والمحاجّة ؛ فقيل : إنّها بعدما كسر الخليل أصنامهم ، وقيل : إنّها بعد نجاته من نارهم الَّتي ألقوه فيها ، وقيل غير ذلك ، والله أعلم . انظر : تفسير القرطبي ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٦ .

(٢) انظر : التمهيد لابن عبد البرّ ٥/ ٢٢٤ .

﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ [يونس : ٩٢] ؛ أي حجّة ظاهرة على بطلان قوله : أنا ربّكم الأعلى ، وقوله : ما علمت لكم من إله غيري ؛ لأنّ الربّ المعبود لا بُدّ أن يكون قيّومًا ؛ أي قائمًا بنفسه ، مقيمًا لغيره وقائمًا عليه [(١)] ؛ فلو كان كما زعم لكان أزليًّا أبديًّا ، ولما غرق وتغيّر وجهه بسخط الله حتَّى كاد لا يعرف [(٢)] ، يقول الآلوسي : « في الآية حجّة لمن أتى بعد فرعون على أنّ الإنسان وإن بلغ الغاية القصوى من عظم الشأن ، وعلوّ الكبرياء ، وقوّة السلطان ، فهو مملوك ؛ مقهور ، بعيد عن مظانّ الألوهيّة والربوبيّة » [(٣)] .

وفي دعوى النمروذ وفرعون وأضرابهما دلالة على خطورة الكبر ، والاغترار بالملك العريض فقد يصلان بأهلهما إلى أعظم الضلالات حتَّى يكابر المرء فطرته ، ويناقض اليقين الَّذي في جذر قلبه ؛ فينكر الإله الحقّ ، ويدّعي منزلته ظلمًا

---

(١) انظر : شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص٦٤ ، ٦٥ .

(٢) انظر : زاد المسير لابن الجوزي ٤/ ٦١ ، حاشية الصّاوي على الجلالين ٢/ ٢٥٢ .

(٣) روح المعاني للآلوسي ١١/ ١٨٤ [بتصرّف يسير] . وانظر : تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب الخفاجي ٥/ ١٠٠ .

وعلوًّا ، قال تعالى : ﴿ **وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا** ﴾ [النّمل : ١٤] ؛ ولهذا تجد أحدهم متناقضًا في واقعه كما ناقض ما جبلت عليه فطرته من معرفة الإله الحقّ وعبادته ، قال تعالى : ﴿ **وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ** ﴾ [الأعراف : ١٢٧] ؛ أي معبوداتك ؛ وهي الكواكب ، أو البقر ، أو الأصنام ، أو الجمانة الَّتي كانت معلّقة في نحره ، على خلاف بين المفسِّرين [١] ؛ فكان يَعْبد ويُعْبد ؛ تناقضًا وجمعًا لما لا يجتمعان ؛ إذ الافتقار والتعبّد خاصّة العبد المربوب ، والغنى والتألّه خاصّة الربّ المعبود !



(١) انظر : تفسير الطبري ٩/ ٢٤ ـ ٢٦ ، تفسير القرطبي ٧/ ٢٦١ ، ٢٦٢ ، روح المعاني للآلوسي ٩/ ٢٩ .

أبيض

المبحث الثّالث
صفــات اللهّ تعـــالى

تنقسم صفات الله تعالى باعتبار دليلها إلى عقليّة خبريّة ، وخبريّةٍ محضة ؛ فالعقليّة الخبرية ما يمكن العلم بها عقلاً وسمعًا ؛ كالعلوّ ، والرّحمة ، والغضب ، والحكمة ، وصفات المعاني [1] . والخبريّة ما لا يمكن العلم بها إلاّ بطريق الخبر، ولولا ورود السمع بها لعجز العقل عن معرفتها بمجرّده؛ كالاستواء ، والنزول ، والوجه ، واليدين [2] .

ورأى الإمام ابن القيِّم ـ رحمه الله تعالى ـ أنّ جميع الصِّفات الثابتة في الكتاب والسنّة سمعيّة عقليّة معًا؛ فما من صفة لله تعالى إلاّ وقد تواطأ على إثباتها له وحده دليل العقل مع السمع؛ لأنّها من الكمال المطلق ، والعقل الصّريح يقتضي إثبات جميع

---

(١) انظر : الرِّسالة التدمريّة لابن تَيْمِيَّة ص٣٣ ، ٣٤ ، ٨١ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، مدارج السّالكين لابن القيّم ٣/ ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص٢٥٦ ، ٢٦٢ـ ٢٦٥ .

(٢) انظر : الرِّسالة التدمريّة لابن تَيْمِيَّة ص٨١ ، الصِّفات الإلهية لمحمد الجامي ص١٥٠ ، ٢٠٧ ، موقف ابن تَيْمِيَّة من الأشاعرة لعبد الرَّحمن المحمود ٣/ ١٢٢٤ .

أنواعه لله وحده [1] .

وتنقسم الصِّفات باعتبار مدلولها إلى ثبوتيّةٍ وسلبيّةٍ ، فالثبوتيّة ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من صفات الكمال ؛ كالحياة ، والعلم ، والقدرة ، والاستواء ، والمجيء . والسلبيّة ما نفاه الله عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من النّقائص المتّصلة أو المنفصلة ؛ كاللغوب ، والظلم ، والعبث ، والمثل، والصاحبة، والولد [2] .

وتنقسم الصِّفات الثبوتيّة باعتبار متعلّقها إلى ذاتيةٍ واختياريّة ؛ فالذاتية هي اللازمة لذات الربّ أزلاً وأبدًا، كالحياة ، والوجه ، واليدين ، والعلوّ . والاختياريّة هي الصِّفات المتجدّدة تبعًا لمشيئة الربّ وقدرته . وهي إمَّا من باب الأفعال؛ كالخلق والنزول ، أو من باب الأقوال؛ كالأمر والنهي . أو من باب الأحوال ؛ كالرّضا والغضب . أو من

---

(1) انظر : الصواعق المرسلة ٣/ ٩٠٩ ـ ٩١٨ .

(2) انظر : منهاج السنّة النّبويّة لابن تَيْمِيَّة ٢/ ١٨٧ ، الرِّسالة التدمريّة ص٥٧ ـ ٦٠، النونيّة بشرحها للهرّاس ٢/ ٥٩ ـ ٦٣ ، القواعد المثلى لابن عثيمين ص٢١ ـ ٣٤ .

باب الإدراكات كالسّمع والبصر [1] .

وعقيدة أهل السنة والجماعة في هذه الصِّفات تابعة لما جاء في صريح القرآن وصحيح السنة ؛ فينزّهون الله تعالى عن جميع الصِّفات السلبيّة مع إثبات ضدّها على الوجه الأكمل ، ويؤمنون بجميع الصِّفات الثبوتية دون فرق بين عقلي وخبري أو ذاتي واختياري ؛ لتواتر أدلّتها ، وصراحتها ، واطّرادها على إثبات المعنى الحقيقي في جميع الموارد [2] . ومن جملة هذه الأدلّة القاطعة ، والحجج البالغة دليل المثلات ؛ ودلالته على صفات الكمال من وجهين ؛ **أحدهما** : عقليّ ؛ لأنّ ما يوقعه الله تعالى بأهل الكفر من النّكال المنقطع النظير دليل على كمال حياته ، وقدرته ، ومشيئته ، وكمال هذه الصِّفات يدلّ على سائر الصِّفات بطريق التضمن والالتزام ؛ فكمال الحياة يستلزم جميع صفات الكمال ؛ لأنّه لا يتخلّف عنها صفة إلاّ لضعفٍ في

---

(١) انظر : درء التّعارض لابن تَيْمِيَّة ٤/ ٢٣ ، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ٦/ ٢١٧ ، ٢٦٢ ، القواعد المثلى لابن عثيمين ص٢٥ ، ابن تَيْمِيَّة السّلفي للهرّاس ص١١٠ ، ١١١.

(٢) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم اللالكائي ١/ ١٧٦ ، ١٧٧ ، الرِّسالة التدمريّة لابن تَيْمِيَّة ص٦ ـ ٨ ، ٣١ ـ ٤٣ ، ٥٧ ـ ٦٠ ، ٦٥ ، اجتماع الجيوش الإسلاميّة لابن القيِّم ص٤٣ ، نونية ابن القيِّم بشرحها للهراس ١/ ١٠٠ ـ ١١٠ ، ١٢٤ ـ ١٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤٧ .

الحياة . وكمال المشيئة والقدرة يتضمّن إثبات الصِّفات الاختياريّة عامّة ، والرحمة والمحبّة والغضب خاصّة ؛ لأنّ الإمهال قبل العقوبة دليل الرّحمة ، والبطش دليل الغضب ، والإنجاء دليل المحبّة والرّحمة معًا . وهذا الاستدلال العقلي الظّاهر من صور الاستدلال بالمخلوق على الخالق ، وفيه دلالة على بطلان حصر الصِّفات العقليّة في صفات المعاني [1] . ولا يختصّ دليل المثلات بصفات الإثبات ؛ وإنّما هو حجّة عقليّة على التنزيهات أيضًا ؛ لأنّ المفعولات آثار الصِّفات ؛ فكما أن وقائع الربّ تعالى وقوارعه خارجة عن معهود الخلق ، ولا نظير لها من أفعالهم ، فكذلك أوصافه وسائر أفعاله [2] ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى : ١١] .

والثّاني : سمعي نقلي ؛ فقد قُرنت نصوص المثلات بكثير من صفات الكمال ؛ لأنّ أفعال الله تعالى ناشئة عن صفاته ،

---

(١) انظر : الرِّسالة التدمريّة ص٣٣ ـ ٣٦ ، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١٧/ ١١٩ ، الفوائد لابن القيِّم ص٣٢ ، مدارج السّالكين لابن القيّم ٣/ ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، شرح الطحاوية ص٦٥ ، تفسير ابن سعدي ٤/ ١٢٤ .

(٢) انظر : النبوات لابن تَيْمِيَّة ١/ ٥٠٩ ، ٥١٠ ، الأدلّة العقليّة على أصول الاعتقاد للعريفي ص٣٤٨ .

ومثلاته من أهمّ مظاهر كماله ؛ فبفضله ورحمته أنجى رسله والَّذين آمنوا معهم ، وبقدرته وحكمته ﴿**أَهْلَكَ عَادًا الأُولَى . وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى . وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى . وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى . فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى**﴾ [النّجم : ٥٠ ـ ٥٤] . وهذه الدلالة الظاهرة المتكرّرة من أشرف المعارف الإيمانيّة ، وأعظم المقاصد الشرعيّة ؛ لما تحدثه في القلوب الحيّة من المحبّة والرغبة والرّهبة الَّتي تورث أهلها حقيقة التوحيد نفيًا وإثباتًا ؛ براءة من أصحاب المثلات وأعمالهم وأشباههم ؛ وإفرادًا لله تعالى وحده بالعبادات الظاهرة والباطنة .

❁ ❁ ❁

المشيئة والقدرة

هاتان الصفتان هما أكثر الصِّفات ذكرًا في نصوص المثلات ؛ لأنهما أصل جميع الصِّفات الاختياريّة من الأفعال والكلمات، والأحوال والإرادات، والعلوم والإدراكات [(١)]. والإغراق، والإرسال، والخسف، والأخذ، والمكر، والبطش، والتّدمير، والإهلاك، وغير ذلك ممّا عبّر به عن منشأ المثلات

(١) انظر : درء التعارض ٤/ ٢٣ .

كلّها من صفات الأفعال ، وصفات الأفعال كسائر الصِّفات الاختياريّة لا تكون إلاّ بمجموع أمرين :ـ

أحدهما : المشيئة ؛ فأفعال الله تعالى تابعة لمشيئته واختياره بما في ذلك مثلاته وعقوباته ، قال تعالى : ﴿**عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ**﴾ [الأعراف : ١٥٦] ، وقال : ﴿**يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ**﴾ [العنكبوت : ٢١] ، وقال : ﴿**وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ**﴾ [يس : ٦٧] ، وقال : ﴿**إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِنَ السَّمَاءِ**﴾ [سبأ : ٩] .

وهذه المشيئة ليست مجرّد إرادة صرفة يجوز معها عقلاً فعل كلّ ممكن ، وإنّما هي مشيئة تابعة لحكمة الله البالغة ؛ فلا تكون أفعاله ومثلاته إلاّ في مواضعها اللائقة بها ؛ ولهذا نزّه ذاته المقدّسة عن الظلم في العقوبات ، لكمال حكمته وعدله في أخذه وعقابه ؛ فلا تصيب قوارعه إلاّ من عتا وتمرّد بعد قيام الحجّة وبيان المحجّة [١] ، قال تعالى : ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولا يَتْلُو عَلَيْهِمْ ءَايَاتِنَا وَمَا كُنَّا**

---

(١) انظر : منهاج السنّة النّبويّة لابن تَيْمِيَّة ١/ ١٤١ ، النبوّات لابن تَيْمِيَّة ١/ ٤٧١ ـ ٤٧٥ ، طريق الهجرتين لابن القيِّم ص٢٨٥ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

مُهْلِكِي الْقُرَى إلا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص : ٥٩] ، وقال : **﴿فَكُلاً أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾** [العنكبوت : ٤٠] .

والثّاني : القوّة والقدرة ؛ فتحقّق المراد ، وإيقاع العذاب الَّذي تعلّقت به المشيئة رهن بكمال القدرة والقوّة ، قال تعالى : **﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾** [هود : ٦٦] ، وقال : **﴿وَأَنْجَيْنَا مُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَجْمَعِينَ . ثُمَّ أَغْرَقْنَا الآخَرِينَ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ . وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾** [الشعراء : ٦٥ ـ ٦٨] ، وقال : **﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾** [القمر : ٤٢] ، وقال: **﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ . وَاللهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾** [البروج : ١٩، ٢٠] ؛ فذيّل الإخبار عن إهلاك الأمم والوعيد به بما يدلّ على كمال قدرته من أسمائه؛ وهي القويّ، والعزيز، والمقتدر، والمحيط؛ فكلّها تدلّ على كمال قدرة الله تعالى قوّةً وغلبةً، وامتناعًا ؛ فلا

منتهى لقدرته، ولا يفوته شيء، أو يلحقه عجز، أو يعارضه معارض، أو يخشى تبعة فيما يريد إنفاذه . والتذييل بالرّحيم مع هذه الأسماء محقّق لكمال القدرة وشمولها لا معارض له؛ إذ المقصود أنّ ما تعلّقت به القدرة من الإنجاء والإهلاك، قد عمّ أهله واستوعبهم ؛ فكما استوعب العذاب أهله فلم يغادر منهم أحدًا فكذلك الرّحمة قد استوعبت أهلها ولم تغادر منهم أحدًا [1] .

وهذا الطّريق رغم كفايته ودلالته التامّة على كمال القدرة إلاّ أنّ نصوص المثلات تضمّنت طرقًا أخرى تدلّ على هذه الصفة ، منها التّصريح بالقوّة ، والدلالة على شدّتها بقياس الأولى ، قال تعالى : ﴿ **فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً** ﴾ [فصّلت : ١٥] ؛ فجعل ما في المخلوق من شدّة دليلاً على شدّة الخالق ؛ لأنّ الخالق الواهب أحقّ بالكمال

---

(١) انظر : تفسير ابن كثير ٤/ ٤٩٦ ، ٥١٧ ، حاشية الصّاوي على الجلالين ٣/ ٢٢٢، روح المعاني للآلوسي ١٢/ ٩٢ ، تفسير ابن سعدي ٥/ ٦٢٤، المنهاج الأسنى لزين شحاته ١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

من المخلوق الموهوب [1] .

ومنها ذكر أحكام القدرة وآثارها ؛ كإنفاذ أمره الكوني في محلّ تقديره ، وإهلاك أعدائه بأنواع عقوباته ؛ قال تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ ﴾ [الإسراء : ١٧] ، وقال : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ [البقرة : ٦٥] ، وقال : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ ﴾ [يس : ٢٩] ، وقال : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولاً ﴾ [النِّساء : ٤٧] ؛ أي أنّ أمره الكوني نافذ حتمًا ؛ فلا يتخلّف ، أو يعارض ، أو يمانع ؛ لكمال قدرة الآمر وقوّته [2] .

ومنها نفي العجز والخوف والضّرر وكلّ ما يضاد كمال القدرة على الإهلاك وسائر الأفعال ؛ قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [هود : ٣٣] ، وقال: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١٦/ ٣٥٧ .

(٢) انظر : تفسير ابن كثير ١/ ٥٠٨ ، شرح الطحاوية ص٤٤٢ .

[هود : ٥٧] ، وقال : ﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴾ [الشَّمس : ١٥] ؛ فنزَّه ذاته الكريمة عن أن يعجزها شيء ؛ يقال : أعجزت فلانًا ؛ أي جعلته عاجزًا ؛ والعجز اسم لقصور القدرة عن فعل الشّيء ؛ وهو نقص نفاه الله تعالى عن نفسه بما يفيد استمرار النّفي وتوكيده ؛ فلا يغلب ، أو يفوته أحدٌ ممّن يريد إهلاكه في وقتٍ من الأوقات (١) . وكذلك نزّه ذاته الكريمة عن الضّرر بما يعمّ المهلكين وأنصارهم ؛ فلا يقدرون إذا أراد إهلاكهم على إضراره ، أو الانتصار منه ، أو مقابلة فعله بما ينقص ملكه ، أو يخلّ بأمره (٢) . بل إنّه سبحانه منزّه عمّا هو أخصّ من ذلك ؛ وهو مجرّد خوف التبعة وعاقبة الفعل كما يكون من ملوك الدّنيا من خشية تبعة أفعالهم (٣) . والتنزيه عن الخوف وما ذكر معه من النّقائص يدلّ على ثبوت القدرة الكاملة ، والقوّة التامّة ؛ لأنّ الصِّفات السلبيّة تدلّ على ثبوت ضدّها على أكمل وجهٍ ؛ قال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ

---

(١) انظر : المفردات للراغب ص٣٢٢ ، تفسير القرطبي ٩/ ٢٨ ، روح المعاني للآلوسي ١٢/ ٤٥ .

(٢) انظر : روح المعاني ١٢/ ٨٥ .

(٣) انظر : تفسير ابن كثير ٤/ ٥١٧ ، روح المعاني للآلوسي ٣٠/ ١٨٦ .

فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ [فاطر : ٤٤] ؛ فذيّل التّنزيه عن العجز بإثبات كمال ضدّه ؛ وهو العلم والقدرة ؛ لأنّ النفي لا يكون كمالاً وتوحيدًا إلاّ إذا تضمّن إثباتًا وتمجيدًا ؛ ولهذا لم يصف الله تعالى نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ بنفي مجرّدٍ أبدًا كما يدلّ لذلك استقراء نصوص التنزيه [١] .

❁ ❁ ❁

صفـــة العلـــم

هذه الصفة قرينة القدرة في الآية المذكورة آنفًا ؛ لأنّ إيقاع العذاب الموعود لا يكون إلاّ بعلم تامّ بمن يستحقّه ، وقدرة كاملة على إنفاذه في محلّه ؛ ولهذا كثر ذكر العلم في نصوص المثلات ، وتعدّدت طرق إثباته ، وإثبات أسبابه وآثاره ؛ فمن ذلك التّنزيه عما يضادّ العلم من النّقائص ، قال تعالى : ﴿ **وَلِلَّهِ غَيْبُ**

---

(١) انظر : الرِّسالة التدمريّة ص٥٩ ، القواعد المثلى لابن عثيمين ص٢٣ ، ٢٤ .

السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ [1] وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ [2]﴾ [هود : ١٢٣] ؛ فذيّل الآية بنفي الغفلة ؛ وهي ترك الشّيء سهوًا لقلّة التحفّظ والتيقّظ [3] ، والتنزيه عن الغفلة يدلّ على إثبات العلم المحيط بأعمال المعذّبين والمخاطبين والخلق أجمعين [4] . فالتذييل محقّق لما دلّ عليه أوّل الآية من إثبات العلم المحيط بغيب السموات والأرض وشهادتهما بما في ذلك ما علمناه وما لم نعلمه ممّا حاق

---

(١) اكتفى بذكر العلم بالغيب عن الشهادة لدلالته عليه ، كما يكتفى أحيانًا بذكر المشرق عن المغرب ثُمَّ يصرّح به في موضع آخر . انظر : تفسير القرطبي ٩/ ١١٧ ، تفسير ابن كثير ٤/ ٢ .

(٢) قرئت بتاء المخاطبة وياء الغيبة ؛ والقراءتان سبعيتان ؛ فقرأ نافع ، وابن عامر ، وحفص بالتاء ، وقرأ باقي السبعة بالياء . وهي على كلا القراءتين تعمّ أفعال أصحاب المثلات ؛ فعلى الأولى بناءً على تغليب المخاطب في الذكر وإرادة العموم ، وعلى الثّانية يكون التناول صريحًا ومباشرًا . انظر : تفسير القرطبي ٩/ ١١٧ ، روح المعاني للآلوسي ١٢/ ١٦٧ ، ١٦٨ .

وانظر فيما ذكر من قراءات : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ١/ ٥٣٨ .

(٣) انظر : معجم مقاييس اللّغة لابن فارس ٤/ ٣٨٦ ، المفردات للراغب ص٣٦٢ .

(٤) انظر : تفسير ابن كثير ٢/ ٤٦٦ .

بأصحاب المثلات . ولعلّ هذا سبب ذكرها آخر أخبارهم والله أعلم .

ومن طرق الدلالة على العلم التصريح بأسبابه وآثاره ؛ كالسّمع والبصر والرؤية ؛ قال تعالى : ﴿**لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى**﴾ [طه : ٤٦] ، وقال : ﴿**تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ**﴾ [القمر : ١٤] ، وقال : ﴿**إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ**﴾ [هود : ٥٧] ، ﴿**إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ**﴾ [الفجر : ١٤] ؛ فهذه النّصوص ونظائرها [١] ممّا ورد في سياق الإخبار عن إهلاك المكذّبين تدلّ بمجموعها على إثبات كمال السمع والبصر وعلى إثبات آثارها ومقتضياتها؛ كحفظ أولياء الله تعالى ونصرهم ، وإعانتهم، وإظهارهم، وكرصد مقالات أعدائه ومقاماتهم ، ثُمَّ الحكم فيهم بعدله على ما قارفوه في إسرارهم وإعلانهم [٢] .

وأعظم الطرق دلالةً على العلم في هذه النّصوص ما ذيّلت

---

(١) كآية هود (٣٧) ، الشّعراء (١٥ ، ٦٢) ، الزخرف (٨٠) .

(٢) انظر : تفسير ابن عطيّة ٣/ ١٨٢ ، تفسير القرطبي ٩/ ٣٠ ، ٥٣ ، تفسير ابن كثير ٢/ ٤٤٤، ٤٥٠، ٣/ ١٥٤، ٣٣٢، ٤/ ٢٦٤، ٥٠٨، شرح النونية للهراس ٢/ ٩٠، ٩١.

به بعض آياتها من الأسماء الدالّة على هذه الصفة ؛ كالخبير ، والبصير ، والعليم ؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ وَكَفَى بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ [الإسراء : ١٧] ، وقوله : ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ (١) [فاطر : ٤٤] ؛ وذلك لأنّ مجيء هذه الأسماء المشتقّة بصيغة المبالغة (٢) يفيد إثبات مدلولها على أكمل وجهٍ؛ ولهذا

---

(١) في الآية إخبار عن المثلات ووعيد بمثلها ؛ لأنّها في سياق الإخبار عن سنن اللهّ المطّردة في المكذّبين . انظر : تفسير ابن عطية ٤/ ٤٤٤ ، تفسير القرطبي ١٤/ ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٢) الأسماء المشتقّة هي المأخوذة من الفعل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبّهة ، ومبالغة اسم الفاعل ، أو صيغ المبالغة ؛ كفعال ، ومفعال ، ومفعل ، ومفعل . وقد أنكر الأشاعرة دخول المبالغة في صفات اللهّ تعالى ، ورأوا أنّ المبالغة فيها بالنسبة لكثرة المتعلّق لا للوصف ذاته . وكأنّ أصلهم في ذلك إنكار التجدّد في آحاد الصِّفات الاختياريّة عند وجود متعلّقاتها من المسموعات ، والمرئيات ، والمعلومات . وهو أصل غير مسلّم عند السّلف لا في العلم ولا في غيره ؛ لصراحة الأدلّة في ذلك ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ ﴾ [البقرة : ١٤٣] . انظر : درء التّعارض لابن تَيْمِيَّة ٤/ ٢٣ ، ٩/ ٣٩٤ ـ ٣٩٨ ، الإتقان للسيوطي ٢/ ١٢١ ، ابن تَيْمِيَّة السّلفي للهرّاس ص١١٠ ، ١١١ ، جامع الدّروس العربيّة للغلاييني ١/ ١٩٨ ، ٢/ ٣ .

كان الصّحيح أن كلّ واحد من هذه الأسماء الحسنى يدلّ بمفرده على كمال العلم والإحاطة بعلم الباطن والظّاهر معًا ؛ خلافًا لمن خصّ الخبير بالعلم المتّصل بكنه الأشياء وخفاياها الباطنة [(١)] ؛ ولهذا اكتفى بذكر الخبير في مواضع كثيرة لا تختصّ بعلم الباطن ؛ كقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة : ٨] .
والظاهر أنّ منشأ الخطأ عدم التمييز بين حال الإفراد وحال الاقتران ؛ لأنّ الخبير إنّما يختصّ بعلم الباطن إذا قرن بالعليم ونحوه لا في كلّ حال؛ كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان : ٣٤] ، وقوله ﴿نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التَّحريم : ٣].

وممّا ينبغي التنبّه له هنا أنّ اسم البصير ليس مرادفًا لاسم العليم والخبير بإطلاق ، بدليل قوله تعالى : ﴿لا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه : ٤٦] ؛ يقول الآلوسي : « استدلّ بالآية على أنّ السّمع والبصر صفتان زائدتان على العلم ؛ بناء على أنّ قوله : ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا﴾ دالّ على العلم ، ولو دلّ أسمع

---

(١) انظر : حاشية الصاوي على الجلالين ٢/ ٤٢٧، روح المعاني للآلوسي ١٥/ ٤٥، ٢١/ ١١٣، المنهاج الأسنى لزين شحاته ٢/ ٤٨٨، ٤٨٩ .

وأرى عليه أيضًا للزم التكرار ، وهو خلاف الأصل »[1] .
ولكن إذا تعلّق البصر بالعمل كما في قوله تعالى : ﴿**وَكَفَى بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا**﴾ [الإسراء : ١٧] كان بمعنى العليم عند كثير من المفسِّرين ، يقول الآلوسي : « حُمل البصر على العلم هنا وإن كان بمعنى الرؤية صفة لله تعالى ؛ لأنّ بعض الأعمال لا يصحّ أن يرى »[2] ؛ وممّن حمله على العلم في هذا الموضع القرطبي وابن كثير وغيرهما[3] . واستدلّ القرطبي على مجيئه بمعنى العلم بقول علقمة الفحل :

فإن تسألوني بالنِّساء   بصير بأدواء النِّساء

والبصير هنا بمعنى العليم ؛ كما تقول العرب : فلان

---

(١) روح المعاني ١٦/ ١٩٨ . وانظر : شرح النونيّة للهراس ٢/ ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) روح المعاني ١/ ٣٣١ . والمقصود بالأعمال الّتي لا ترى الأصوات ؛ لأنّها تعلم بالسّمع لا بالبصر . انظر : شرح النونية للهراس ٢/ ٧٣ .

(٣) انظر: تفسير الطبري ١٥/ ٥٧، تفسير القرطبي ٢/ ٣٥، ١٠/ ٢٣٥، تفسير ابن كثير ٣/ ٣٣.

(٤) العقد الفريد لابن عبد ربّه ٦/ ١٠٣ .

بصير بالطب ، أو بملاقاة الرِّجال ؛ أي عليم بذلك [1] .

والأولى أن يفسّر البصير في هذا الموضع بما يعمّ الرؤية البصرية والعلمية معًا؛ ليكون شاملاً للمرئيات والمسموعات؛ ولا محذور في ذلك؛ لجواز حمل المشترك على جميع معانيه إلاَّ إذا كانت متضادّة أو متنافية .

❁ ❁ ❁

الرَّحمة والغضب

دلالة المثلات على هاتين الصفتين من أظهر الدلالات؛ لأنّ العذاب ناشئ عن الغضب ، وحاصل عقبه، قال تعالى: ﴿ **فَلَمَّا ءَاسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ [الزخرف: ٥٥] ؛ يقول ابن كثير: « قال عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ : آسفونا؛ أسخطونا . وقال الضحّاك عنه: أغضبونا. وهكذا قال ابن عبّاس أيضًا، ومجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، ومحمّد بن كعب القرظي، وقتادة ، والسدي،

---

(١) انظر : تهذيب اللّغة للأزهري ١/ ٣٤٠ ، ٣٤١ ، الصحاح للجوهري ٢/ ٥٩١ .

وغيرهم من المفسِّرين » [(١)] .

ونظير هذه الآية قوله تعالى : ﴿**قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ**﴾ [الأعراف : ٧١] ؛ لأنّ الرّجس هو العذاب ، وعطف الغضب عليه عطف سبب على مسبب [(٢)] . ونظيرها أيضًا قوله تعالى : ﴿**قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**﴾ [المائدة : ٦٠] ؛ روى مسلم بسنده عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا: « **إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سِبْطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَخَهُمْ دَوَابَّ يَدِبُّونَ فِي الأَرْضِ** » [(٣)] .

وأمّا الرّحمة فأظهر أدلّتها في هذه النّصوص إنجاء الأنبياء وأتباعهم ممّا حاق بأقوامهم من الخزي والعذاب الغليظ، قال تعالى : ﴿**وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ**﴾ [هود : ٥٨] ، وقال : ﴿**فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ**

---

(١) تفسير ابن كثير ٤/ ١٣٠ . وانظر : المفردات للراغب ص١٧ .

(٢) انظر : تفسير القرطبي ٧/ ١٣٧ ، تفسير الجلالين بحاشية الصاوي ٢/ ١٠١ .

(٣) صحيح مسلم : كتاب الصَّيْد ، ح (٣٦٠٩) .

يَوْمِئِذٍ[1]﴾ [هود: ٦٦] ، وقال: ﴿**وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا**﴾ [هود: ٩٤] ، فنصّ على صفة الرّحمة في سياق الإخبار عن إنجاء أوليائه لوصف الحال، وبيان عظم الرّحمة الَّتي أنجتهم ؛ ولهذا قرنها بباء الحال أو المصاحبة ، وذكرها موصوفة منونة ؛ تعظيمًا لها وإعلاءً لشأنها. ويحتمل أن تكون الباء لذكر السّبب لا لوصف الحال ؛ والجار والمجرور متعلّق بآمنوا لا بأنجينا ؛ فيكون المراد بذكر الرّحمة الإعلام بأنّ سبب النّجاة إنّما حصل لأوليائه بمحض رحمته وفضله ؛ فهو الَّذي وفّقهم للإيمان ، وعصمهم من الكفر واستغواء أهله [2]. وهكذا إنجاؤهم في الآخرة إنّما يكون برحمة الله وفضله ، كما قال النَّبيُّ ﷺ : « **لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ.**

---

(١) المراد بالخزي هنا والعذاب الغليظ في الآية قبلها ما نزل بأقوامهم من عذاب الدّنيا؛ خلافًا لمن فسّره بعذاب الآخرة ؛ إذ لم يتقدّم له ذكر ليكون التنوين عوضًا عنه ، وإنّما كرّر ذكره لبيان شدّة ما نجو منه وعظمته . انظر : تفسير الرّازي ١٧/ ١٥، ٢١، تفسير القرطبي ٩/ ٥٤، حاشية الشّهاب على البيضاوي ٥/ ١٨٤، ١٩١، روح المعاني للآلوسي ١٢/ ٨٦ ، ٩٢ .

(٢) انظر: تفسير ابن عطيّة ٣/ ١٨٢، ١٨٦ ، ٢٠٤، البرهان للزركشي ٤/ ٢٥٥، ٢٥٦، الإتقان للسيوطي ١/ ٢٠٧، روح المعاني للآلوسي ١٢/ ٩٢.

قَالُوا : وَلاَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ ! قَالَ : لا وَلاَ أَنَا إِلاَّ أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ » [(١)] .

ودلالة المثلات على صفة الرّحمة لا تكون دائمًا دلالةً مفردة كما في هذه النّصوص، بل إنّها كثيرًا ما تقترن بما يدلّ على القوّة والغضب؛ كقوله تعالى: ﴿**وَأَنْجَيْنَا مُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَجْمَعِينَ. ثُمَّ أَغْرَقْنَا الآخَرِينَ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ. وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ**﴾ [الشعراء : ٦٥ ـ ٦٨] ؛ فذيّل الآية بما يدلّ على القوّة والرّحمة معًا ؛ لأنّه انتقم من أعدائه بعزّته، وأنجى أولياءه برحمته [(٢)]. ولهذه الآية نظائر كثيرة [(٣)]. وتقديم العزّة في هذا السِّياق لا يعارض سبق الرَّحمة؛ لأنّ الإخبار بإنفاذ الوعيد يناسبه تقديم العزّة ؛ مبالغة في الزّجر ، وإخبارًا

---

(١) صحيح البخاريّ : كتاب المرضى ، ح (٥٦٧٣) . وانظر : صحيح مسلم ، صفة القيامة ، ح (٥٠٤٠) . وممّا ينبغي التنبّه له أنّ النّفي في الحديث للمعاوضة والمقابلة لا للسببيّة والتأثير ؛ خلافًا للقدرية والجبرية ؛ لأنّ النّصوص كما دلّت على نفي المقابلة ، فقد دلّت على إثبات تأثير العمل ، وأنّ النجاة في الدّنيا والآخرة لا تكون بدونه . وهذا هو الحقّ الّذي عليه أهل السنة والجماعة . انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص٤٣١ ـ ٤٣٤ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١٩/ ٩٨ ، تفسير ابن كثير ٣/ ٣٤٧.

(٣) انظر : سورة الشّعراء : آية ١٠٤ ، ١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٧٥ ، ١٩١ .

عن الواقع ؛ لأنّه نفى الإيمان عن الأكثر ، فدلّ بمفهومه على إيمان الأقلّ؛ فرتّب ذكر الصفتين كترتيب تعلّقها بالفريقين؛ أي في حال الإهلاك لا في كلّ الأحوال [1]؛ لأنّ رحمة الله تعالى وسعت حتَّى المُهلكين؛ فأمهلوا وأنظروا حتَّى لم يبق لهم على كفرهم حجّة ولا عذرًا ، قال تعالى : ﴿**وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ**﴾ [الحجّ : ٤٨] . وهذا الإمهال ناشئ عن رحمة الله تعالى الَّتي وسعتهم ووسعت غيرهم من الأمم حتَّى لو ظلموا، واستعجلوا العذاب، قال تعالى: ﴿**وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ**[2] **لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلاً**﴾ [الكهف : ٥٨] ، وقال: ﴿**وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثُلاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾ [الرّعد : ٦] ؛ أي ذو ستر وإمهال لجميع الظالمين والمستهزئين [3]؛ لأنّ سنّة الله تعالى في

---

(١) انظر : البرهان للزركشي ٣/ ٢٠ ، ٤/ ٦٤ ، ٦٥ ، الإتقان للسيوطي ٢/ ٨٧ .

(٢) في العدول عن التعبير بما يدلّ على الاتّصاف بالرحمة من الأسماء المشتقّة إلى التّصريح بذكرها مقرونة بذو وأل الاستغراقيّة دلالة على إرادة إثبات الصفة في هذا الموضع على الوجه الأبلغ . انظر : روح المعاني للآلوسي ١٥/ ٣٠٥ .

(٣) الاستدلال مبنيّ على القول بعموم الآية والَّتي قبلها ، وأنهما لا يختصان بعصاة ⇦

عباده إمهالهم لا إهمالهم ؛ ولهذا قرن الوعد بالوعيد في الآيتين، وأتبع آية الكهف بذكر القرى الَّتي نزل بها ما توعّدوا بمثله [1]؛ ليحذر العاقل الأمن من مكره تعالى ، والاغترار بسعة رحمته ، قال تعالى : ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام : ١٤٧] ؛ يقول الزركشي: « لم يقل ذو عقوبة شديدةٍ لأنّه إنّما قال ذلك نفيًا للاغترار بسعة رحمة الله تعالى في الاجتراء على معصيته، وذلك أبلغ في التهديد ، معناه : لا تغترّوا بسعة رحمة الله فإنّه مع ذلك لا يردّ عذابه » [2] .

❁ ❁ ❁

المحبّة والولاية

دلالة المثلات على المحبّة والولاية مأخوذة من قوله تعالى :

⇨

المؤمنين ، وهو القول الرّاجح الملائم لسياق الآيتين ، وعموم ألفاظها ، وعلى هذا فالمراد بوصف المغفرة والرّحمة بالنّسبة للكافر الستر والإمهال لا العفو والتجاوز . انظر : تفسير ابن عطية ٣/ ٢٩٦ ، ٥٢٦ ، تفسير القرطبي ٩/ ٢٨٥ ، ١١/ ٧ ، تفسير ابن كثير ٢/ ٥٠١ ، حاشية الشّهاب على البيضاوي ٥/ ٣٨٥ ، روح المعاني للآلوسي ١٣/ ١٠٦، ١٠٧ .

(١) انظر : تفسير ابن عطيّة ٣/ ٥٢٦ ، تفسير ابن كثير ٢/ ٥٠١ .

(٢) البرهان ٤/ ٦٦ .

﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا . ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمَّد : ١٠ ، ١١] ؛ فعلّل حصول مثلاته الماضية والآتية بكونه مولى المؤمنين ووليّهم؛ والمولى والولي واحد في كلام العرب كما قاله الفراء [(١)]؛ ولهذا تعاقبا في النصوص [(٢)]؛ وهما من أسماء الله الحسنى الثابتة بالقرآن [(٣)] ؛ ويدلاّن في هذا الموضع ونظائره على الولاية الخاصّة [(٤)]؛ وهي المحبّة، والقرب، والنّصرة؛ يقال : والى فلانٌ فلانًا إذا أحبّه ، وقرّبه ، ونصره ، وعلى هذه

---

(١) انظر : تهذيب اللّغة للأزهري ٤/ ٣٩٥٦ .

(٢) كما في قراءة ابن مسعود ؛ فقرأ هنا (**ذلك بأنّ اللهّ ولي الَّذين آمنوا**) ، وقرأ في المائدة (**إنّما مولاكم اللهّ ورسوله**) ، وكما في قوله ﷺ : ((**أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا**)) ، وفي رواية ((**مَوْلاَهَا**)) . انظر : تفسير الطبري ٢٦/ ٤٧ ، تهذيب اللّغة للأزهري ٤/ ٣٩٥٦ ، تفسير القرطبي ١٦/ ٢٣٤ ، صحيح الجامع الصغير للألباني ١/ ٥٢٦، ح (٢٧٠٩) .

(٣) انظر : فتح الباري لابن حجر ١١/ ٢١٩ ، القواعد المثلى لابن عثيمين ص١٥.

(٤) هذا يخرج الولاية العامّة ؛ لأنّها بمعنى الملك ، وتولي أمر العالم خلقًا ورزقًا وتدبيرًا ؛ كما في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللهِّ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ** ﴾ [الأنعام : ٦٢] ، وقوله: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ** ﴾ [الشورى : ٢٨]. انظر: النّهاية لابن الأثير ٥/ ٢٢٧، تفسير ابن كثير ٤/ ١١٤، تفسير الجلالين بحاشية الصاوي ٢/ ٢٧، شرح النونية للهراس ١/ ٥٨.

المعاني تدور الولاية في جميع موارد المدح، والأظهر أنّ أصلها الحبّ لا القرب؛ لأنّ الحبّ أصل العمل، وعنه ينشأ القرب، والنصرة، وتوابع ذلك [1] .

والولاية من الصِّفات الثابتة من الطرفين ؛ ولهذا تضاف إلى الربّ وإلى العبد؛ فإذا أضيفت إلى الربّ دلّت مع الحبّ على الرِّضا، والرّحمة، والإعانة، والكفاية التامّة، والنّصرة المطلقة؛ ولهذا اطّرد إيقاع مثلاته المتعاقبة بأعدائه من الكافرين الظالمين، وكانت العاقبة دائمًا لأوليائه من المؤمنين المتّقين [2]. وإذا أضيفت إلى العبد دلّت مع الحبّ على موافقة المحبوب في محبوباته، وعلى كثرة التقرّب إلى المولى بالعلم النافع والعمل الصّالح، وعلى نصرة الحقّ بالبنان ، واللسان ، والسنان [3].

---

(١) انظر : تهذيب اللّغة للأزهري ٤/ ٣٩٥٧، معجم مقاييس اللّغة لابن فارس ٦/ ١٤١، لسان العرب لابن منظور ٣/ ٩٨٦، القاموس المحيط للفيروزآبادي ٤/ ٤٠٤.

وانظر أيضًا : منهاج السنّة النّبويّة لابن تَيْمِيَّة ٥/ ٣٥٢، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١٠/ ٤٨ ، ٤٩، مقدّمة قطر الولي لإبراهيم هلال ص٧١ ، ٧٥.

(٢) انظر : تفسير الطبري ٣/ ٢١ ، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١٤/ ١٤٠ ، تفسير السعدي ١/ ٣١٨، ٧/ ٦٨ .

(٣) انظر : شرح الطحاوية ص٣٤٢ ، ٣٤٣ ، قطر الولي للشّوكاني ومقدّمته لإبراهيم ⇦

والفرق بين الولايتين أنّ ولاية العبد ولاية حاجة وطاعة وعبادة ؛ خلافًا لولاية الربّ فلا دلالة فيها على حاجةٍ أو فقر ، وإنّما هي محض إحسان وفضل [1] ، قال تعالى : ﴿**وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا**﴾ [الإسراء : ١١١] ؛ فنزّه نفسه عن النّقائص المنفصلة ؛ وهي الأولاد ، والشركاء ، وأولياء الذلّ؛ لكمال اقتداره ، وغناه ، وانفراده بالمثل الأعلى في السموات والأرض [2] .

❁ ❁ ❁

دلالة ترديد الصِّفات

في ذكر الصِّفات الاختيارية، وكثرة ترديدها في ثنايا نصوص المثلات دلالتان مهمّتان ومترابطتان؛ **الأولى**: صحّة مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات الصِّفات بعامّةٍ، وبطلان

⇦

هلال ص٦٩ ـ ٧٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(١) انظر : منهاج السنّة النّبويّة لابن تَيْمِيَّة ٧/ ٣٠ ، ٣٢٢ .

(٢) انظر : شرح النونية للهراس ١/ ٥٦ ـ ٦٠ .

مذهب الكلابية [1] في التفريق بين الصِّفات ؛ فإنّهم يثبتون الصِّفات اللازمة موافقة للسّلف، ويعطّلون الصِّفات الاختيارية موافقة للمعتزلة؛ لئلا يلزم من ذلك قيام الحوادث بذات الربّ ؛ لأنّ ما قامت به الحوادث فهو حادث؛ بناءً على دليل الحدوث المشهور [2] !

وهذا النفي لما جاء به الشّرع مبنيٌّ على دليل لم يرد به الشّرع ؛ فإنّ التّنزيه عن حلول الحوادث لم يرد به كتاب ولا سنّةٌ، وفيه إجمال؛ فإن أريد به أنّه سبحانه لا يحلّ في ذاته شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف لم يكن متّصفًا به في الأزل فهو حقّ ، وإن أريد به نفي الصِّفات الاختياريّة ؛ كالمحبّة،

---

(1) هم أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب ، حدثت مقالتهم في القرن الثّالث الهجري؛ نتيجة الخلاف بين السّلف والمعطّلة في الصفات، فأثبتوا الصفات اللازمة موافقة للسّلف، وأنكروا الصفات الاختيارية موافقة للمعتزلة . وقد أنكر الإمام أحمد وابن خزيمة وغيرهما من أئمة السّلف مقالة الكلابية ، ونسبوهم إلى البدعة ، وبقايا بعض الاعتزال فيهم، وحذّروا منهم وهجروهم ، وأغلظوا القول فيهم . انظر : درء التَّعارض لابن تيمية ٢/ ٦ ، ١٨، موقف ابن تيميّة من الأشاعرة للمحمود ١/ ٤٦٩ ـ ٤٧٢ .

(2) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ص١٦٩، ١٧٠، درء التّعارض لابن تَيْمِيَّة ٦/٢، ١٨، ٩٩ .

والغضب ، والرحمة فهو باطل [1] ، ونصوص المثلات من أظهر أدلّة بطلانه ، فقد قرنت بكثير من الصِّفات الاختيارية ، واطرد التعبير عنها في جميع الموارد بما يدلّ على إرادة المعنى الحقيقي؛ فيكون حملها على المعنى المجازي مخالفة صريحة للنّصوص، وتقديمًا لأصول المذهب على أدلّة الشّرع ، وهو مزلق خطر يخشى على أهله أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم [2].

والثّانية : ثقة المؤمن بدينه، وحسن ظنّه بربّه؛ وبخاصّةٍ في عصر تكالبت فيه الأعداء على المسلمين ، وجاهرت كثيرٌ من مجتمعاته بأسباب المثلات، وحِنث أصحاب المؤتفكات؛ حتَّى لم يعد في نظرهم سببًا لأعظم العقوبات، وإنّما هو حقّ مشروع، يكفله الدّستور، وتثبت به الحقوق، ويمثّل أصحابه في البرلمان، ويخطب ودّهم حتَّى الزعماء في حملات الانتخاب، وحفلات التّنصيب!! ولا يكاد عاقل يصدّق أذنه وهو يتابع وسائل الإعلام الرّسميّة في بعض البلدان الغربيّة وهي تروّج لهذا الحنث العظيم ابتداءً بتحويل اسمه عندهم من شذوذٍ إلى مثليةٍ،

---

(١) انظر : شرح الطحاوية ص٦٩ .

(٢) انظر: مدارج السّالكين لابن القيّم ٢/ ٦٩ ـ ٧٢، كتاب التوحيد بشرحه القول السّديد ص١٣٠.

ثُمَّ عقد المؤتمرات الدوليّة للسكّان والتنمية؛ ليكون من ضمن توصياتها الرئيسة اعتبار المثلية شكلاً من أشكال الأسرة الشرعية، ثُمَّ موافقة البرلمانات في دولةٍ إثر دولةٍ على اعتبار المثليّة أسرة تستحقّ امتيازات الأسرة الطبيعية وحقوقها! وانتهاءً بإجراء استطلاعات للرأي تكون نتائجها أنّ هذا المجتمع الغربي أو ذاك يعتقد كثير منهم أو أكثرهم أنّ الإسلام خطر على القيم الليبرالية ، والديمقراطية الغربيّة ! ولا يستبعد أن يصل التصعيد إلى الدعوة إلى إخراج المسلمين من بين أظهرهم، وأن تكون مقالتهم كمقالة أسلافهم: ﴿**أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ**﴾ [الأعراف : ٨٢] وإذا وصلت الغواية بأهلها إلى هذا الحدّ فإنّه يخشى أن يصيبهم ما أصاب قوم لوط من النّكال الَّذي ما عذّبت أمّةٌ بمثله ، قال تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ . مُسَوَّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ**﴾ [هود : ٨٢ ، ٨٣] ؛ أي وما عقوبة الائتفاك والحصب الَّتي حاقت بقوم لوطٍ ببعيدة عمّن تشبه بهم في ظلمهم،

وفعلتهم القبيحة [1]. وقد كثرت إرهاصات العقاب ونذره؛ من كوارث مفزعة، وزلازل هائلة، وأمواج طاغية، وأعاصير مدمّرة، وأمراض فتّاكة سارية ، ولكن: ﴿**مَا تُغْنِي الآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لا يُؤْمِنُونَ . فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ**﴾ [يونس : ١٠١، ١٠٢] .



---

(١) انظر : تفسير ابن كثير ٢/ ٤٥٥ ، تفسير ابن سعدي ٣/ ٤٤٦ .

المبحث الرّابع
توحيـــد العبــادة

توحيد العبادة فرض الله الأعظم، وحقّ الله الخالص على جميع العباد؛ ولهذا صدّرت به الأوامر والوصايا الشرعيّة، وكثرت فضائله وآثاره الحميدة، وتنوّعت طرق بيانه وتفسيره، واطرد الترهيب ممّا يقدح في أصله وكماله ، وحفل النّقل ببيان أدلّته الأفقيّة والنّفسيّة والعقليّة [1]؛ وهي إمَّا استدلال بصفات الخالق وأفعاله، أو بصفات المخلوق وأحواله؛ فمن عرف الخالق وغناه، والمخلوق وفقره اضطرته معرفته إلى التعلّق بالكامل دون الناقص، والتألّه للخالق دون المخلوق؛ وهذه حقيقة توحيد العبادة، أو الإلهيةّ [2]؛ فإنّ الإلهيّة نسبة للإله؛ وهو الَّذي تألهه القلوب ؛ محبّة، وإنابة، وإجلالاً، وإكرامًا، وتعظيمًا،

---

(١) انظر: القول السّديد لابن سعدي ص١٣ ـ ٦٩، الأدلّة العقليّة للعريفي ص٥٧ ـ ٨٢.

(٢) هذا التوحيد باعتبار إضافته إلى اللهّ يسمّى توحيد الإلهيّة أو الألوهيّة ؛ على النسبة أو المصدر. وباعتبار إضافته إلى الخلق يسمّى توحيد العبادة. انظر: القول المفيد لابن عثيمين ١/ ٩ ، دعوة التوحيد للهراس ص٣٤ .

وذلاًّ، وخضوعًا، وخوفًا، ورجاء، وتوكّلاً [1]. وهذا الأصل الكلي ينتظم كثيرًا من البراهين وصور الأدلّة [2]، ومن ذلك برهان المثلات ؛ فإن ما أوقعه الله بقوم نوحٍ ، وعادٍ، وثمودٍ، وأصحاب الرس، وقرون بين ذلك كثيرًا من التتبير والإهلاك المنقطع النظير أكبر برهان، وأوضح بيان على بطلان ما كانوا عليه من التعلّق بالخلق ؛ محبّةً ورغبة ورهبة؛ إذ لو كان تقرّبهم لآلهتهم المزعومة حقًّا لما حلّت بهم المثلات ، ولو كانت آلهتهم كما يتخيّلون لدفعت عنهم أو شفعت لهم ، ولكنّها غابت عنهم أحوج ما كانوا إلى الشّفيع والنّصير، ولم ينالوا بشركهم إلاّ نقيض مقصودهم من الذم والخذلان . وهذا برهان حسّي عقليّ نقليّ [3]، مداره على ثلاثة أصول :

أحدها : أنّ سوء عاقبة الفعل دليل بطلانه، ولا عاقبة أسوأ من الشِّرك ؛ فعاقبته الإهلاك المتّصل بعذاب الآخرة، قال تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا** ﴾ [يونس :

---

(١) إغاثة اللهفان لابن القيِّم ١/ ٢٧ .

(٢) انظر : دعوة التوحيد للهراس ص٣٥ ـ ٤١، الأدلّة العقليّة للعريفي ٣٩٢ ـ ٤٥٠.

(٣) انظر : مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١٩/ ١٥٠، مدارج السّالكين لابن القيّم ٣/ ٤٩٢.

١٣] ، وقال : ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [الكهف : ٥٩] ، وقال : ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾ [النمل : ٥٢] ؛ فرتّب الإهلاك على الظّلم ؛ وهو الشِّرك الأكبر بمختلف صوره وأشكاله [1]؛ روى البخاريّ بسنده عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال : « لَمَّا نَزَلَتْ : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام : ٨٢] قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَيُّنَا لاَ يَظْلِمُ نَفْسَهُ ؟ قَالَ : لَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ ، ﴿لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ بِشِرْكٍ ، أَوَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ لابْنِهِ : ﴿يَا بُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان : ١٣] » [2] .

والثّاني: أنّ آلهتهم المزعومة لو كانت كما يعتقدون لنصرتهم ، وصرفت عنهم ما أحاط بهم من بأس الله ونقمته، ولكنّها غابت عنهم أحوج ما كانوا إليها، فكان ذلك برهانًا قاطعًا على عجزها، وبطلان ما اعتقدوه فيها من القدرة

---

(١) انظر : تفسير الطبري ١١/ ٩٣ ، تفسير القرطبي ٨/ ٣١٧ .

(٢) صحيح البخاريّ ، كتاب الأنبياء ، باب قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾ ، ح (٣٣٦٠) (فتح الباري ٦/ ٣٨٩) .

والشفاعة [1]، قال تعالى : ﴿**وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُمْ مِنَ الْقُرَى وَصَرَّفْنَا الآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ . فَلَوْلا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهَّ قُرْبَانًا ءَالِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ**﴾ [الأحقاف : ٢٧ ، ٢٨] ، وقال : ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهَّ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ**﴾ [هود : ١٠١] ، وقال : ﴿**وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلا نَاصِرَ لَهُمْ**﴾ [محمَّد : ١٣] ، وقال : ﴿**مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللهَّ أَنْصَارًا**﴾ [نوح : ٢٥] ؛ يقول الآلوسي: « فيه تعريض لاتّخاذهم آلهة من دونه ﷻ ، وبأنها غير قادرة على نصرهم ، وتهكّم بهم» [2].

والاستدلال على صحّة التوحيد وبطلان الشِّرك بتجرّد الآلهة المزعومة من معاني الربوبيّة وصفات الكمال، واتّصافها بضدّ ذلك من الحدوث وخصائصه؛ كالاحتياج، والفقر، والعجز من أكبر براهين التوحيد، وأكثرها ذكرًا في

---

(١) انظر : تفسير الطبري ٢٦/ ٢٩ .

(٢) روح المعاني ٢٩/ ٩٨ .

النّصوص [1] ؛ قال تعالى : ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان : ٣] ، وقال : ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ . إِنْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر : ١٣ ، ١٤] ، وقال : ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس : ١٨] ؛ فهذه الصِّفات الَّتي عليها الآلهة المزعومة برهان لكلّ ذي عقل على أنّ الله تعالى هو الحقّ وأنّ ما يدعون من دونه هو الباطل الَّذي لا حجّة له إلاّ الأوهام والتخرّصات واتّباع الأهواء والعادات.

والثّالث : أنّ آلهتهم المزعومة أورثتهم نقيض مقصودهم؛ فنالوا من جرائها الشر والضرر والدمار بدلاً عمّا كانوا يؤملونه فيها من الخير والنّفع والنصر ؛ قال تعالى : ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [هود : ١٠١] ؛ أي تخسير وتدمير ؛ معاملة لهم بنقيض قصدهم

---

(١) انظر : القول السّديد لابن سعدي ص٦٤، دعوة التوحيد للهراس ص٣٥ ـ ٣٨.

كما هي سنّة الله تعالى في المشركين [1] ، قال تعالى : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِّ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت : ٤١] ، وقال : ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِّ ءَالِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا . كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨١، ٨٢] ، وقال : ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِّ ءَالِهَةً لَعَلَّهُمْ يُنْصَرُونَ . لا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٧٤ ، ٧٥] ؛ يقول ابن القيِّم : « هذه أربعة مواضع في القرآن تدلّ على أنّ من اتّخذ من دون الله وليًّا يتعزّز به ، ويتكثّر به ، ويستنصر به، لم يحصل له إلاّ ضدّ مقصوده ، وفي القرآن أكثر من ذلك ، وهذا من أحسن الأمثال ، وأدلّها على بطلان الشِّرك ، وخسارة صاحبه ، وحصوله على ضدّ مقصوده » [2]، ويقول : «اعتماد العبد على المخلوق ، وتوكّله عليه ، يوجب له الضرر من جهته ولا بُدّ ، عكس ما أمّله فيه ؛ فلا بُدّ أن يخذل من الجهة

---

(١) انظر : تفسير الطبري ١٢/ ١١٣ ، تفسير ابن عطية ٣/ ٢٠٦ ، زاد المسير لابن الجوزي ٤/ ١٥٧ ، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١٥/ ٢٧٥ ، تفسير ابن كثير ٢/ ٤٥٩ ، فتح القدير للشّوكانيّ ٢/ ٥٢٤ .

(٢) إعلام الموقعين ١/ ١٥٥ .

الَّتي قدّر أن ينصر منها، ويذمّ من حيث قدّر أن يحمد؛ فإنّ المشرك يرجو بشركه النصر تارة، والحمد والثناء تارة، فأخبر سبحانه أنّ مقصوده ينعكس عليه ، ويحصل له الخذلان والذم. وهذا كما أنّه ثابت بالقرآن والسنّة [(١)] فهو معلوم بالاستقراء والتجارب)) [(٢)].

❁ ❁ ❁

ولا تنحصر دلالة المثلات في إثبات التوحيد وتقريره، وإنّما تدلّ على كثير من مسائله وأصوله ، وقد ظهر لي منها أثناء البحث والمطالعة الأمور التالية :ـ

أوَّلاً : ضرورة التمييز بين حقّ المرسِل وحقّ الرَّسول؛ فقد كانت الرّسل إذا سئلت عن وقت العذاب ، أو طلب منها الإتيان به ردّت ذلك إلى الله وحده ؛ لأنّ وظيفة الرّسل تبليغ الحقّ وبيانه والحث على اتّباعه لا مشاركة الربّ فيما اختصّ به

---

(١) كحديث عمران بن حصين مرفوعًا : ((انْزِعْهَا ؛ فَإِنَّهَا لاَ تَزِيدُكَ إِلاَّ وَهْنًا)) ، وحديث عقبة بن نافع مرفوعًا: ((مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلاَ أَتَمَّ اللهُ لَهُ ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلاَ وَدَعَ اللهُ لَهُ)) ؛ أي لا أتمّ اللهّ له قصده ، ولا تركه في دعة وراحة وسكون ؛ بل عامله بنقيض قصده ، وحرّك عليه كلّ مؤذٍ . والحديثان المذكوران رواهما الإمام أحمد بسند صحيح .
انظر : فتح المجيد وتخريج أحاديثه للأرنؤوط ص١٢٥ ـ ١٣٠ .

(٢) إغاثة اللهفان ١/ ٤٠ [بتصرّف] .

من **العلم أو القدرة**، قال تعالى: ﴿**قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ . قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ**﴾ [الأحقاف : ٢٢ ، ٢٣] ؛ فمن لم يفصل بين الحقّين كان جاهلاً بنصّ القرآن؛ ويدخل في هذا الحكم كثير من الأشقياء الَّذين رفعوا بعض الأنبياء أو الخلق فوق منزلتهم الَّتي أنزلهم الله ﷻ؛ فزعموا أنّهم يعلمون الغيب المطلق الَّذي استأثر الله بعلمه، أو أسندوا لهم شيئًا من تصريف الكون وتدبيره، أو اعتقدوا أنّ لهم قدرة ذاتيّة على جلب المنافع ودفع المضار [(١)].

ثانيًا : أنَّ رابطة التوحيد أصل الروابط والأواصر، وسائر الروابط فرع وتبع لها؛ فمن فاته الأصل لم يغنه الفرع شيئًا مهما عظم وشرف ، قال تعالى: ﴿**وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَابُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ . قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ**﴾ [هود : ٤٢،٤٣] ، وقال:

---

(١) انظر : الوعد الأخروي لعيسى السعدي ٢/ ٨١٣ ـ ٨٢٠ .

﴿**قَالُوا يَالُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ**﴾ [هود : ٨١] . وهكذا الحكم في الإسلام؛ فإنّ أصول العقائد لا تختلف فيها الشرائع ؛ روى البخاريّ بسنده عن أبي هريرة ﷺ قال : « قَامَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ حِينَ أَنْزَلَ اللهُّ عَزَّ وَجَلَّ ﴿**وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ**﴾ قَالَ : يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ ، لاَ أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهَّ شَيْئًا، يَا بَنِي عَبْدِمَنَافٍ ، لاَ أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهَّ شَيْئًا ، يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِالْمُطَّلِبِ لاَ أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللهَّ شَيْئًا ، وَيَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهَّ لاَ أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهَّ شَيْئًا ، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَلِينِي مَا شِئْتِ مِنْ مَالِي، لاَ أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهَّ شَيْئًا » [١]؛ فأنذر ﷺ أقرب النّاس إليه، وأعلمهم بأنّ رابطة النّسب وإن كرمت لا تغني عند الله شيئًا إذا فات أهلها أصل الروابط والأواصر؛ وهو الإيمان بما بعث به النَّبيُّ ﷺ من التّوحيد وشرائع الإسلام [٢] .

---

(١) صحيح البخاريّ : كتاب الوصايا ، ح (٢٧٥٣) . وانظر : صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، ح (٣٠٥) .

(٢) انظر : حاشية كتاب التوحيد لابن قاسم ص١٢٤ .

ثالثًا : قلّة أتباع الأنبياء على التوحيد غالبًا ، قال تعالى : ﴿**قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلا قَلِيلٌ**﴾ [هود : ٤٠] ، وقال : ﴿**فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ إِنَّهُ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾ [الشعراء : ١٨٩ ، ١٩٠] ، وقال ﷺ : « عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْعَشَرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَحْدَهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قُلْتُ : يَا جِبْرِيلُ هَؤُلاءِ أُمَّتِي ؟ قَالَ : لاَ ، وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ ، قَالَ : هَؤُلاءِ أُمَّتُكَ ، وَهَؤُلاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قُدَّامَهُمْ لا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلا عَذَابَ » [١]؛ فدلّ على قلّة أتباع الأنبياء غالبًا ؛ فأقلّهم كانت معه الأمّة ؛ أي العدد الكثير [٢]؛ ولهذا كان من أعظم فضائل الكليمين ـ عليهما السّلام ـ ما أكرمهما الله به من كثرة الأتباع على التوحيد؛ فأكرم موسى عليه السلام بها سدّ الأفق، وأكرم محمَّدًا ﷺ بها سدّ الأفق الأيمن والأيسر

---

(١) صحيح البخاريّ : كتاب الرقاق ، ح (٦٥٤١) . وانظر : صحيح مسلم : كتاب الإيمان ح (٣٢٣) .

(٢) انظر : فتح الباري ١١/ ٤٠٧ ، كتاب التوحيد بشرحه القول السديد ص٢٧ .

وزيادةٍ سبعين ألفًا كما ورد مفسَّرًا في غير هذه الرِّواية [1]؛ ولهذا كانت أمّته ﷺ أفضل الأمم ، وأكثر أهل الجنة ، روى الترمذي بسنده عن بريدة مرفوعًا : « أَهْلُ الْجَنَّةِ عِشْرُونَ وَمِائَةُ صَفٍّ، ثَمَانُونَ مِنْهَا مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ ، وَأَرْبَعُونَ مِنْ سَائِرِ الأُمَمِ » [2].

رابعًا : أنّ الشفاعة في الإنجاء من عذاب الله تعالى لا تقبل إلاّ فيمن كان مؤمنًا ، قال تعالى : ﴿**وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِين**﴾ [3].

---

(1) انظر : صحيح البخاريّ ، ح (٥٧٠٥ ، ٥٧٥٢) ، صحيح مسلم ، ح (٣٢٣) ، مسند الإمام أحمد ، ح (٢٣٢١ ، ٣٦١٥ ، ٣٧٩٠) .

(2) سنن الترمذي : صفة الجنّة ، ح (٢٤٦٩) ، وانظر : سنن ابن ماجه : كتاب الزهد ، ح (٤٢٧٩) ، مسند الإمام أحمد ، ح (٤١٠٠ ، ٢١٨٦٢ ، ٢١٩٢٤ ، ٢١٩٨٣) . قال الألباني : صحيح . انظر : صحيح الجامع الصغير وزيادته ١/ ٤٩٦ ، ح (٢٥٢٦) .

(3) أكثر المفسِّرين على أنّ الآية تشفّع وتوسّل ودعاء بالإنجاء لا استعلام واستخبار عن الحال أو علّة الإغراق . انظر : تفسير الطبري ١٢/ ٥٣ ، ٥٤ ، تفسير البغوي ٢/ ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، تفسير ابن عطيّة ٣/ ١٧٦ ـ ١٧٩ ، تفسير القرطبي ٩/ ٤٥ ـ ٤٩ ، تفسير ابن كثير ٢/ ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، فتح القدير للشّوكانيّ ٢/ ٥٠٢ ، ٥٠٣ .

والتوسّل المشروع ستّة أنواع أعلاها وأشرفها التوسّل في قضاء الحاجات بأسماء الله تعالى وصفاته على سبيل العموم أو الخصوص ، وله أمثلة كثيرة منها ما في هذه الآية من توسّل في الإنجاء بصدق وعد الله تعالى وعدالة حكمه ؛ وهي الصِّفات الملائمة لحاجة نوح عليه السلام هنا ؛ فإنّ أحكم الحاكمين قضى بإهلاك ابنه مع أنّه وعده بإنجاء أهله وهو ⇦

قَالَ يَانُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود : ٤٥، ٤٦] ؛ فلم تقبل شفاعة نبيّ كريم من أولي العزم من الرسل في إنجاء ابنه من الغرق أو إرجاعه بعد إهلاكه ؛ لأنّه كان كافرًا مخالفًا للشّافع في الدِّين والعمل (١). وهذا الحكم ثابت في الإنجاء من عذاب الآخرة بالفحوى والنص الصّريح؛ فلا يحلّ لنبيّ ولا لمؤمن أن يشفع فيمن لقي الله كافرًا ؛ لا بدعاء، ولا باستغفار، ولا بصلاة، ولا بغير ذلك، قال تعالى: ﴿**مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي**

⇨

داخل فيهم بحسب اعتقاده وظنّه. انظر : المجموع الثمين لابن عثيمين ٢/ ١٠٤ ـ ١٠٩.

(١) انظر : تفسير الطبري ١٢/ ٤٩ ، ٥٢ ، حاشية الصّاوي على الجلالين ٢/ ٢٧٠ .

والآية من جملة أدلّة صحّة مذهب أهل السنة والجماعة في المراد بعصمة الأنبياء ؛ وأنّها بمعنى عدم الإقرار على الذّنب أو الخطأ لا بمعنى عدم وقوعه منهم أصلاً ؛ ولهذا حين دعا نوح عليه السلام لمن لا يجوز الدعاء له أنكر اللهّ تعالى طلبته ، وتداركها نوح عليه السلام بالتوبة والاستغفار . ومن لم يلتزم هذا المسلك لزمه تأويل هذا النّص ونظائره بمثل تأويل الجهمية لنصوص الصِّفات . انظر : تفسير الطبري ١٢/ ٥٤ ، منهاج السنّة النّبويّة لابن تَيْمِيَّة ٢/ ٣٩٦ ـ ٤٣٦ ، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١٠/ ٢٨٩ ـ ٣١٦ ، فتح القدير للشّوكانيّ ٢/ ٥٠٣ .

قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ . وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ للهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة : ١١٣ ، ١١٤] ، وقال : ﴿وَلا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [التوبة : ٨٤] ، وروى مسلم بسنده عن أبي هريرة ﷺ قال : « زَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ ، فَبَكَى وَأَبْكَى مَنْ حَوْلَهُ ، فَقَالَ : اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي ، وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأُذِنَ لِي ؛ فَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ » (١) .

خامسًا : أنَّ من عظم توحيده وإخلاصه فقد يجزى بإدخال روحه الجنّة ساعة موته، وكذلك من عظم إشراكه وإجرامه فقد يخزى بإدخال روحه النار ساعة موته (٢)،

(١) صحيح مسلم : كتاب الجنائز ، ح (١٦٢٢) .

(٢) هذا الأصل مبني على عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بأنّ الجنّة والنار مخلوقتان موجودتان الآن؛ كما تدلّ لذلك النّصوص المتواترة من القرآن والسنّة؛ خلافًا لمن زعم من القدرية أنهما معدومتان الآن، وإنّما تخلقان يوم القيامة ؛ لئلا يلزم من ذلك بقاؤهما معطّلتين، وفناؤهما قبل يوم القيامة. وهذا غير لازم؛ لأنّ المراد بقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] ما كتب عليه الفناء والهلاك ؛ فيخرج من ذلك ما ⇦

قال تعالى : ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَاقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ الآيات إلى قوله : ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَالَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ . بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾ [يس: ٢٠ ـ ٢٧] ؛ فأدخلت روحه الجنّة ساعة موته؛ إكرامًا لعظيم توحيده وإخلاصه ، قال قتادة : « أدخله اللهّ الجنّة وهو فيها حيّ يرزق» [(١)] . وهذا هو المعنى المتبادر من الآية، والملائم للتنصيص على الثواب في هذا السياق؛ ولهذا أجرى الآية على ظاهرها الطبري ، وابن الجوزي، والقرطبي، وغيرهم [(٢)]. وقيل : إِنَّ الأمر بدخول الجنّة ليس على حقيقته؛

⇨

خلق للبقاء ؛ كالعرش ، والكرسي ، واللوح ، والجنّة والنّار . كما أنّ وجودهما الآن لا يعني بقاءهما معطّلتين إلى يوم القيامة ؛ فالأنبياء والشهداء أرواحهم في الجنّة ، وبعض الكفرة أرواحهم في النار ؛ إمَّا مطلقًا ، أو في بعض الأوقات . وأهل القبور يأتيهم من روح الجنّة وطيبها إن كانوا سعداء ، ويأتيهم من حرّ النار وسمومها إن كانوا أشقياء . انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص٤١٣ ـ ٤١٩ .

(١) تفسير القرطبي ١٥/ ٢٠ ، وانظر : تفسير الطبري ٢٢/ ١٦١ ، تفسير ابن كثير ٣/ ٥٦٨ .

(٢) انظر : تفسير الطبري ٢٢/ ١٦١ ، زاد المسير لابن الجوزي ٧/ ١٣ ، ١٤ ، تفسير القرطبي ٢٢/ ١٦١ ، روح المعاني للآلوسي ٢٢/ ٢٢٨ ، تفسير ابن سعدي ٦/ ٣٤٢ .

وإنّما هو كناية عن البشرى بها ، أو الحكم بدخولها في الآخرة [1] . وقيل : إِنَّ المراد به معاينة مقعده في الجنّة، وتحقّقه أنّه من ساكنيها [2]، وهذا كلّه خروج عن الظّاهر بلا موجب؛ ولو كان المراد بالآية ما ذكروا لما كان لصاحب يس خصوصية تميّزه عن غيره ؛ لأنّ البشرى والمعاينة يحصلان لكلّ من آمن واستقام على إيمانه [3] ؛ فيتعين أن يكون الإدخال على حقيقته وظاهره ؛ إكرامًا لهذا المخلص الصابر، يعضده من خارج النّص إدخال أرواح الأنبياء والشهداء الجنّة في البرزخ؛ إكرامًا لإخلاصهم ويقينهم؛ فأرواح الأنبياء في الملأ الأعلى، وأرواح الشهداء في حواصل طير خضر تسرح في الجنّة حيث شاءت [4].

وأمّا إدخال روح من عظم إشراكه وإجرامه النار ساعة موته فدليله قوله تعالى : ﴿**مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا**

---

(١) انظر : تفسير الطبري ٢٢/ ١٦٢ ، تفسير ابن كثير ٣/ ٥٦٨ .

(٢) انظر : المحرر الوجيز لابن عطيّة ٤/ ٤٥١ .

(٣) انظر : شرح الطحاوية ص٣٨٧ ، ٣٨٨ ، الوعد الأخروي لعيسى السعدي ١/ ٩٠ ـ ٩٤.

(٤) انظر : شرح الطحاوية ص٣٩٤ .

﴿فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾ [نوح : ٢٥] ؛ فأخزاهم ونكلهم بالحرق بعد الغرق ؛ وأدخلت أرواحهم جهنّم ساعة موتهم ؛ لعظم شركهم وصدودهم [(١)]. وقيل : إنَّ المراد بالآية الحكم بدخولهم النار لا دخولها فعلاً ؛ وإنّما عبّر بالماضي عن المستقبل لتوكيد تحقيق وقوعه [(٢)]. أو أنّ المراد إدخالهم النار الَّتي تحت البحر ؛ فكانوا في الدّنيا يغرقون في جانب ويحرقون في جانب [(٣)]. أو أنّ المراد عرضهم على النار غدوًّا وعشيًّا لا دخولها والاستقرار فيها [(٤)]. وهذه الأقوال فيها نظر من وجهين :

١ ـ أنَّها خروج عن الظّاهر المتبادر بلا حجّة ؛ ولو كان المراد ما ذكروا لما كان لتخصيصهم بالإدخال فور موتهم معنى ؛ إذ كلّ كافر فإنّه محكوم بدخوله النار في الآخرة .

٢ ـ أنّه لو كان المراد الجمع لقوم نوح في الدّنيا بين

---

(١) انظر : تفسير الطبري ٢٩/ ١٠٠ ، تفسير القرطبي ١٨/ ٣١١ ، تفسير ابن كثير ٤/ ٤٢٧ ، تفسير ابن سعدي ٧/ ٤٨٦ .

(٢) انظر : المحرر الوجيز لابن عطيّة ٥/ ٣٧٦ ، حاشية الصّاوي على الجلالين ٤/ ٣٢٨ .

(٣) انظر : تفسير البغوي ٤/ ٤٠٠ ، تفسير القرطبي ١٨/ ٣١١ ، روح المعاني ٢٩/ ٩٨ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز لابن عطيّة ٥/ ٣٧٦ .

عقوبتين، أو عرضهم على النار مرّتين لبيّن ذلك على وجه يدركه العام والخاصّ كما بين في حقّ من عوقبوا بذلك من أصحاب المثلات ؛ كما في قوله تعالى : ﴿**فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ . مُسَوَّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ**﴾ [هود : ٨٢ ، ٨٣] ، وقوله : ﴿**وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ . النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا**[١] **وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**﴾ [غافر : ٤٥ ، ٤٦] ؛ فعلم أنّ المراد إدخال أرواحهم النار ساعة موتهم ، وبقاؤها فيها إلى أن تقوم السّاعة ؛ وذلك أفظع وأنكى ممّا حاق بآل فرعون ، فإنّ آل فرعون إنّما يعذّبون في البرزخ بدخول النار كلّ يوم مرّتين، وهؤلاء أرواحهم محبوسة فيها إلى قيام السّاعة ؛ لأنهم ﴿**كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى**﴾ [النَّجم : ٥٢] ؛ وحسبهم أنّهم أوّل من

---

(١) هذا العرض يجوز أن يكون بجعل أرواحهم في جوف طير سود ترِد النار كلّ يوم مرّتين كما قال السدي والأوزاعي وغيرهما ، ويجوز أن يكون بإيرادهم منازلهم في النار كلّ يوم مرّتين حتَّى تقوم السّاعة كما قال قتادة ، ويجوز أن يكون بغير ذلك ؛ لأنّ اللهّ تعالى أخبرنا عن عرضهم على النار دون أن يخبرنا أو يخبرنا رسوله ﷺ عن كيفيته . انظر : تفسير الطبري ٢٤/ ٧١ ، ٧٢ ، تفسير البغوي ٤/ ٩٩ .

أحدث في الإسلام وسنّ الشِّرك في الأمم ، « وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ » (١) .



(١) انظر : صحيح مسلم : كتاب الزَّكاة ، ح (١٦٩١) .

المبحث الخامس

أحـكام التوحيــد

دلّت نصوص المثلات على كثير من أحكام التوحيد والعبادة؛ كمشروعية لعن أصحاب المثلات بأعيانهم وأوصافهم الخاصّة، وبيان حكم الدعاء على الكفرة بالشدّ على القلب والهلاك على الكفر إطلاقًا وتعيينًا، وتحديد ما يشرع وما لا يشرع من العبادات والأفعال المرتبطة بزمان المثلات أو مكانها، وبيان القدر المشروع من مخاطبة الموتى، وما يستلزمه ذلك من إثبات سماعهم سماعًا مقيَّدًا لا يكون معه قدرة على الجواب والرد فضلاً عن الاستجابة والتأثير. وهذه الأحكام المهمة تحتاج إلى شيء من التحرير والتّفصيل؛ ليظهر مدرك الحكم ، وتقرن به الشواهد، ويدرأ عنه ما يستشكل، حتَّى يتمّ إثبات الحكم على الوجه الصّحيح، وتتّضح دلالاته ولوازمه، ويلحق به ما يشبهه أو يقاربه . والله الموفّق والهادي إلى سواء السبيل.

* * *

لعن أصحاب المثلات

ممّا عوقب به أصحاب المثلات ملازمة اللعنة لهم كلّما ذكروا بخصوصهم ، أو لعن الكفرة بعمومهم ؛ فاللعن تابع لهم حيث ساروا ، ودائر معهم حيث داروا ، قال تعالى : ﴿**وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلا بُعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ**﴾ [هود : ٦٠] ، وقال : ﴿**وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ**﴾ [هود : ٩٩] ، وقال ﴿**وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ**﴾ [القصص : ٤٢] ؛ والاتباع يدلّ على مشروعية لعنهم ، وحصوله فعلاً ، ولزومه لهم في كلّ مذهب ؛ فمدلوله ينتظم ثلاثة أمورٍ مجتمعةٍ ؛ **أحدها**: الأمر بلعنهم عند ذكرهم، ومشروعيّة لعنهم بأعيانهم، وأوصافهم الخاصّة؛ نحو لعن الله قوم عاد، ولعن الله فرعون [(١)].

والثّاني: تحقّق لعنهم، وحصوله بالفعل؛ فالربّ يلعنهم، والملائكة والأنبياء والمؤمنون يلعنونهم بالنّص عليهم بأعيانهم وأوصافهم الخاصّة ، وبدخولهم في عموم من يلعنونهم من

---

(١) انظر : تفسير القرطبي ١٣/ ٢٩٠، تفسير ابن كثير ٢/ ٤٥٠، روح المعاني ٢٠/ ٨٣.

الكفرة والظلمة [1] .

والثّالث : لزوم اللعن ومصاحبته لهم في الدّنيا والآخرة؛ فكلّما ذكروا لعنوا، وكلّما لعن الكفرة والظلمة حاقت بهم اللعنة ، ويوم القيامة يلعنهم الله تعالى ، ويلعنهم أهل الموقف قاطبة ؛ فهم في لعنة إثر لعنةٍ ، وعقوبة إثر عقوبة [2] ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾ [هود : ١٠٧] .

واتباع اللعن وإلحاقه لا يختصّ بمن ذكر في هذه النّصوص؛ وهم قوم عاد وآل فرعون؛ وإنّما يعمّ سائر أصحاب المثلات؛ لأنهم مثلهم أو أظلم وأطغى؛ ولهذا أبعدهم الله كما أبعد هؤلاء الأشقياء، قال تعالى: ﴿**وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**﴾ [هود : ٤٤] ، وقال: ﴿**أَلا بُعْدًا لِثَمُودَ**﴾ [هود : ٦٨] ، وقال: ﴿**أَلا بُعْدًا لِمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ**﴾ [هود : ٩٥] ؛ والإبعاد كاللعن؛ فأصل اللعن في كلام العرب الطرد والإبعاد؛ والمراد به شرعًا الإبعاد من رحمة الله

---

(١) انظر : تفسير ابن كثير ٢/ ٤٥٠ ، روح المعاني ٢٠/ ٨٣ .

(٢) انظر : تفسير الرّازيّ ١٨/ ١٦ ، ٥٤ ، تفسير أبي السعود ٣/ ٥٤ ، ٦٦ .

وتوفيقه، أو من كلّ خير [1]. كما أن قول الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّـهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**﴾ [البقرة : ١٦١] ، وسائر عمومات اللعن تشمل هؤلاء وأولئك يقينًا ؛ لتحقّق علّة اللعن وشرطه فيهم جميعًا ؛ فكلّهم كفرة ظلمة، وكلّهم وافى الله على كفره وظلمه؛ ولهذا لا يشرع لعن المعيّن الحيّ حتَّى لو كان كافرًا أو فاسقًا في الحال؛ لأنّا لا نعرف حاله وخاتمة أمره معرفة قطعيّة؛ يقول النووي : « لا يجوز لعن أحد بعينه مسلمًا كان أو كافرًا أو دابّة إلاّ من علمنا بنصّ شرعيّ أنّه مات على الكفر أو يموت عليه؛ كأبي جهل وإبليس . وأمّا اللعن بالوصف فليس بحرام؛ كلعن الواصلة، والمستوصلة، والواشمة، والمستوشمة، وآكل الرِّبا، وموكله، والمصوّرين، والظالمين، والفاسقين، والكافرين، ولعن من غيّر منار الأرض، ومن تولّى غير مواليه، ومن انتسب إلى غير أبيه، ومن أحدث في الإسلام حدثًا، أو آوى محدثًا، وغير ذلك ممّا جاءت النّصوص الشرعيّة بإطلاقه على

---

(١) انظر : المفردات للراغب ص٤٥١، تفسير الرّازيّ ١٨/ ١٦، تفسير القرطبي ٢/ ٢٥، ٢٦.

الأوصاف لا على الأعيان))[1]. وهذا القول أحوط الأقوال[2]، وأكثرها مطابقة لمقصود البعثة؛ فإنّ النَّبيّ ﷺ إنّما بعث رحمة ولم يبعث لعّانًا، قال تعالى : ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً**

---

(١) شرح صحيح مسلم ٢/ ٦٧ . وانظر : المحرر الوجيز لابن عطيّة ٣/ ١٨٣ .

(٢) للعلماء في لعن المعيّن أقوال سوى هذا القول ؛ فأجاز كثير منهم لعن الكافر المعيّن اكتفاء بظاهر حاله ، واستدلالاً بما ورد من لعن بعض الكفّار بأعيانهم . والظّاهر أنّ ما ورد في لعنهم منسوخ بقوله تعالى : ﴿ **لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ** ﴾ [آل عمران: ١٢٨] . كما تدلّ على ذلك بعض الروايات في الصّحيح . انظر: صحيح البخاريّ، ح (٤٥٥٩ ، ٤٥٦٠) ، صحيح مسلم ، ح (١٠٨٢) .

وأمّا الفاسق المعيّن فمنهم من جوّز لعن كلّ من اتّصف بصفةٍ لعن رسولُ اللهّ ﷺ من اتّصف بها ، ومنهم من فرّق بين من أقيم عليه الحدّ ومن لم يقم ؛ فجوّزوا لعن الثّاني دون الأوّل ؛ لأنّ الحدود كفّارات لأهلها . ومنهم من جوّزه إذا كان على وجه الإرهاب والزجر ؛ فيجوز قبل مواقعة الكبيرة لا بعدها . ومنهم من جوّزه إذا قصد به اللاعن محض السبّ لا معناه الأصلي . وهناك تفصيلات كثيرة لا يتّسع المقام لذكرها ؛ وهي من مسائل الاجتهاد المختلف فيها بين السّلف ، ولهذا أثر عن بعضهم النّهي عن لعن المعيّن وأثر عن آخرين لعن من عظمت بدعته بعينه ؛ فلا ينبغي أن يثرب على من خالف في هذه المسألة إذا كان له دليل معتبر أو تأويل سائغ . انظر : التمهيد لابن عبد البرّ ١٣/ ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٧/ ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، أحكام القرآن لابن العربيّ ١/ ٥٠ ـ ٥٢، تفسير القرطبي ٢/ ١٨٨ ـ ١٩١ ، منهاج السنّة النّبويّة لابن تَيْمِيَّة ٤/ ٥٦٧ ـ ٥٧٧ ، زاد المعاد لابن القيِّم ٥/ ٥٣ ، فتح الباري لابن حجر ٩/ ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ١٣/ ٧٦ ، ٨١ ، ٨٢.

لِلْعَالَمِينَ﴾ (١) [الأنبياء : ١٠٧] ، وروى مسلم بسنده عن أبي هريرة ﷺ قال: « قِيلَ : يَا رَسُولَ اللهِ ! ادْعُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ، قَالَ: إِنِّي لَمْ أُبْعَثْ لَعَّانًا وَإِنَّمَا بُعِثْتُ رَحْمَةً » (٢)؛ فالكافر والفاسق كلاهما قد يتوبان فيتوب الله عليهما، وقد يكون للفاسق الملّي من الحسنات والمكفّرات ما يمنع من لعنه بعينه؛ روى البخاريّ بسنده عن عمر بن الخطّاب ﷺ : « أَنَّ رَجُلاً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَاللهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللهِ ﷺ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لاَ تَلْعَنُوهُ ، فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ إِلاَّ أَنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ » (٣) . يقول ابن تَيْمِيَّة : « نهى ﷺ عن لعنة هذا المعيّن

---

(١) يقول ابن كثير : فإن قيل : أي رحمة حصلت لمن كفر به ؟ فالجواب ما قاله ابن عبّاس : « من تبعه كان له رحمة في الدّنيا والآخرة ، ومن لم يتبعه عوفي ممّا كان يبتلى به سائر الأمم من الخسف والمسخ والقذف » تفسير ابن كثير ٣/ ٢٠٢ [بتصرّف] .

وقد ذكر بعض الباحثين أنّ هذه الرحمة ترجع إلى ما أحدثته التعاليم الإسلاميّة من آثار كان لها الدور الأكبر في إصلاح العالم ونهضته وازدهاره . انظر : السيرة النبويّة لأبي الحسن الندوي ص٣٩٦ ـ ٤٢٧ .

(٢) صحيح مسلم : كتاب البرّ والصّلة ، ح (٤٧٠٤) .

(٣) صحيح البخاريّ : كتاب الحدود ، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنّه ليس ⇦

الَّذي كان يكثر شرب الخمر معلّلاً ذلك بأنّه يحبّ الله ورسوله ، مع أنّه ﷺ لعن شارب الخمر مطلقًا [1]، فدلّ ذلك على أنّه يجوز أن يلعن المطلق، ولا تجوز لعنة المعيّن الَّذي يحبّ الله ورسوله ، ومن المعلوم أنّ كلّ مؤمن فلا بُدّ أن يحب الله ورسوله » [2]؛ أي إِنَّ تحريم اللعن لا يختصّ بهذا المدمن، بل يعمّ كلّ من شاركه في حبّ الله ورسوله؛ لأنّ النّص على العلّة يجري مجرى التعميم باللّفظ ؛ ولهذا قال ابن القيِّم : «لا يتوقّف عاقل في أنّ قول النَّبيّ ﷺ لمّا لعن عبد الله حمارًا على كثرة شربه للخمر « لا تلعنه فإنّه يحب اللهّ ورسوله » بمنزلة قوله: لا تلعنوا

⇨

بخارج من الملّة ٦/ ٢٤٨٩ [ضبط وتعليق محمَّد مصطفى البغا ، دار القلم ، الطبعة الأولى ١٤٠١] .

(١) كما ثبت عند أبي داود وغيره . انظر : سنن أبي داود ، كتاب الأشربة ، باب العنب يعصر للخمر ح (٣١٨٩) ، سنن الترمذي : كتاب البيوع ، ح (١٢١٦) ، سنن ابن ماجه ، كتاب الأشربة ، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه ح (٣٣٧١) ، التلخيص الحبير لابن حجر ٤/ ٨١ ، إرواء الغليل للألباني ٥/ ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٨/ ٥٠ .

(٢) منهاج السنّة النّبويّة لابن تَيْمِيَّة ٤/ ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، وانظر : مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١٠/ ٣٢٩ ، ٢٧/ ٤٧٥ ، ٣٥/ ٦٦ ، ٦٧ .

كلّ من يحبّ الله ورسوله »[1] .

* * *

أثر اللَّعن في البقاع

اللّعن الَّذي أصاب أصحاب المثلات من أعظم اللّعن درجةً ؛ ولهذا سرى أثره لبقاعهم وآثارهم ؛ فلا تجوز الصَّلاة فيها أو استيطانها أو الانتفاع بشيء ممّا فيها ؛ فرارًا من لعنة الله وسخطه ، والأدلّة على ذلك كثيرة ، منها :

١ ـ روى البخاريّ بسنده عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: « لَمَّا مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْحِجْرِ قَالَ : لاَ تَدْخُلُوا مَسَاكِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ مَا أَصَابَهُمْ إِلاَّ أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ ، ثُمَّ قَنَّعَ رَأْسَهُ ، وَأَسْرَعَ السَّيْرَ حَتَّى أَجَازَ الْوَادِيَ »[2]؛ يقول الخطابي: « فيه دلالة على أنّ ديار هؤلاء لا تسكن بعدهم ، ولا تتّخذ

---

(١) إعلام الموقعين ١/ ٣٣٨ .

(٢) صحيح البخاريّ : كتاب المغازي ، باب نزول النَّبيّ ﷺ الحجر ، ح (٤٤١٩) (فتح الباري ٨/ ١٢٥) . وانظر : صحيح مسلم : كتاب الزهد ، باب النّهي عن الدخول على أهل الحجر ، ح (٥٢٩٠) . (شرح النووي ١٨/ ١١٠ ، ١١١).

وطنًا ؛ لأنّ المقيم المستوطن لا يمكنه أن يكون دهره باكيًا أبدًا ، وقد نهى أن يدخل دورهم إلاّ بهذه الصفة ؛ ففيه المنع من المقام والاستيطان »[1].

٢ ـ وروى البخاريّ بسنده عن نافع أنّ عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أخبره « أَنَّ النَّاسَ نَزَلُوا مَعَ رَسُولِ اللهِّ ﷺ أَرْضَ ثَمُودَ، الْحِجْرَ، فَاسْتَقَوْا مِنْ بِئْرِهَا، وَاعْتَجَنُوا بِهِ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللهِّ ﷺ أَنْ يُهَرِيقُوا مَا اسْتَقَوْا مِنْ بِئْرِهَا ، وَأَنْ يَعْلِفُوا الإِبِلَ الْعَجِينَ ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَقُوا مِنَ الْبِئْرِ الَّتِي كَانَتْ تَرِدُهَا النَّاقَةُ »[2]. يقول ابن حجر: «في الحديث كراهة الاستقاء من بيار ثمود، ويلتحق بها نظائرها من الآبار والعيون الَّتي كانت لمن هلك بتعذيب الله تعالى على كفره. واختلف في الكراهة المذكورة هل هي للتنزيه أو للتحريم ، وعلى التحريم هل يمتنع صحّة التطهّر من ذلك الماء أم لا ؟»[3]. وهكذا حكم المساكن

---

(١) أعلام الحديث ١/ ٣٩٤ .

(٢) صحيح البخاريّ : كتاب الأنبياء ، باب قول اللهّ تعالى : ﴿ **وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا** ﴾ [الأعراف : ٧٣] ، ح (٣٣٧٩) . (فتح الباري ٦/ ٣٧٨) . وانظر : صحيح مسلم: كتاب الزهد ، باب النّهي عن الدخول على أهل الحجر . ح (٥٢٩٤) . (شرح النووي ١٨/ ١١١ ، ١١٢) .

(٣) فتح الباري ٦/ ٣٨٠ .

فالنهي عن دخولها لا يختصّ بمساكن ثمود؛ لأنّه معلّل بكونهم معذّبين فيعمّ كلّ من كان معذّبًا مثلهم ؛ لأنّ النّص على العلّة يجري مجرى التعميم باللّفظ [1]، يقول النووي: ((في قوله ﷺ : ((لاَ تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلاءِ الْمُعَذَّبِينَ)) [2] الحثّ على المراقبة عند المرور بديار الظالمين ، ومواضع العذاب ، ومثله الإسراع في وادي محسّر ؛ لأنّ أصحاب الفيل هلكوا هناك)) [3]، ويقول ابن حجر: ((قوله لا تدخلوا مساكن الَّذين ظلموا ... هذا يتناول مساكن ثمود وغيرهم ممّن هو كصفتهم وإن كان السّبب ورد فيهم)) [4] .

٣ ـ وروى ابن أبي شيبة بسنده عن حجر بن عنبس الحضرمي قال : ((خرجنا مع عليّ إلى النهروان، حتَّى إذا كنّا ببابل حضرت الصَّلاة ، قلنا : الصَّلاة ، فسكت، ثُمَّ قلنا: الصَّلاة، فسكت، فلمّا خرج منها صلّى، ثُمَّ قال: ما كنت أصلّي

---

(١) انظر : إعلام الموقعين لابن القيِّم ١/ ٣٣٨ .

(٢) انظر : صحيح البخاريّ : ح (٤٣٣ ، ٤٤٢٠) ، صحيح مسلم : ح (٥٢٩٢) .

(٣) شرح صحيح مسلم ١٨/ ١١١ [بتصرّف يسير] . وانظر : زاد المعاد لابن القيِّم ٣/ ٥٦٠ ، عمدة القاري للعيني ٤/ ١٩١ .

(٤) فتح الباري ٦/ ٣٨٠ .

بأرض خسف بها ثلاث مرّات »[1]، يقول ابن حجر: « الظّاهر أنّ قوله (ثلاث مرّات) ليس متعلّقًا بالخسف؛ لأنّه ليس فيها إلاّ خسف واحد، وإنّما أراد أنّ عليًّا قال ذلك ثلاثًا »[2].

وهذا الأثر يدلّ على أنّ الصَّلاة لا يشرع إيقاعها في مواضع العذاب ، وهو ظاهر صنيع الإمام البخاريّ ـ رحمه الله ـ ؛ فقد عقد في كتاب الصَّلاة بابًا ترجم له بقوله : « باب الصَّلاة في مواضع الخسف والعذاب » ، وصدّره بأثر عليّ معلّقًا. والقاعدة أنّه مهما صدّر به النّقل عن صحابي أو تابعي فهو اختياره[3]. ثُمَّ روى خبر ابن عمر في النّهي عن دخول ديار

---

(١) مصنّف ابن أبي شيبة : كتاب الصَّلاة ، الصَّلاة في الموضع الَّذي خسف به ٢/ ٣٧٧ .
وانظر : المصنّف للصنعاني : كتاب الصَّلاة ، باب الصَّلاة في المكان الَّذي فيه العقوبة ، ح (١٦٢٣) ١/ ٤١٥ . والحديث حسن الإسناد كما قاله ابن عبد البر وابن حجر . انظر : التمهيد ٥/ ٢٢٤ ، تغليق التعليق ٢/ ٢٣١ .
وقد ورد في بعض الروايات رفع النّهي عن الصَّلاة في أرض بابل ؛ لأنّها ملعونة . ولكن في إسناده انقطاع ، وفي بعض رواته ضعف . انظر : التمهيد لابن عبد البر ٥/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، جامع الأصول ٥/ ٤٧٥ ، فتح الباري لابن حجر ١/ ٥٣٠ .

(٢) فتح الباري ١/ ٥٣٠ .

(٣) انظر : فتح الباري ٩/ ٣٧٤ .

ثمود مسندًا ؛ ليبين أنّ عليًّا لم ينزل ولم يصلّ في بابل كما صنع النَّبيّ ﷺ حين قنّع رأسه ، وزجر ناقته ، وأسرع السير حتَّى أجاز وادي الحجر [1]؛ ولهذا قال العيني: « مراده من عقد هذا الباب هو الإشارة إلى أنّ الصَّلاة في مواضع الخسف مكروهة » [2]. وهكذا رويت الكراهة عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ؛ يقول ابن قدامة : « قال الإمام أحمد: أكره الصَّلاة في أرض الخسف ؛ لأنّها موضع مسخوط عليه » [3].

وهذه الكراهة يحتمل أن تكون للتحريم أو التّنزيه، والَّذي استقرّ عليه مذهب أتباعه حمل الكراهة على التّنزيه، والقول بصحّة الصَّلاة في كلّ بقعةٍ نزل بها عذاب أو سخط ؛ كأرض بابل ، والحجر ، ومسجد الضرار [4]. والأظهر أنّ الكراهة في كلام الإمام أحمد والبخاريّ يراد بها التحريم؛ لأنّ منطوق

---

(1) انظر : صحيح البخاريّ وشرحه فتح الباري ١/ ٥٣٠ ، صحيح مسلم وشرحه للنووي ١٨/ ١١١ .

(2) عمدة القاري ٤/ ١٨٩ .

(3) المغني ٢/ ٤٧٧ .

(4) انظر : شرح المنتهى للبهوتي ١/ ١٥٨ ، كشّاف القناع للبهوتي أيضًا ١/ ٢٧٣ .

الخبر وفحواه وما في معناه [١] يدلّ على التحريم دلالة ظاهرة ؛ ولهذا قال ابن العربيّ : « أمر النَّبيّ ﷺ بهرق ماء ديار ثمود ، وإلقاء ما عجن وحيس به ؛ لأجل أنّه ماء سخط ، فلم يجز الانتفاع به ؛ فرارًا من سخط الله ... وكذلك لا يجوز الصَّلاة فيها ؛ لأنّها دار سخط وبقعة غضب ... فصارت هذه البقعة مستثناة من قوله : « جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا ، وَجُعِلَ تُرَابُهَا طَهُورًا » [٢] ؛ فلا يجوز التيمّم بها ، ولا الوضوء من مائها ، ولا

(١) كقوله تعالى : ﴿ لا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [التوبة : ١٠٨] ؛ فحرّم الصَّلاة في مسجد الضرار ؛ لأنّه محلّ غضب وسخط فكذلك بقاع العذاب من باب أولى . انظر : حاشية كتاب التوحيد لابن قاسم ص١٠٣ .

(٢) انظر : صحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة ، ح (٨١٢) .

واستثناء بقاع السخط من عموم هذا الحديث هو المسلك الموافق للأصول ؛ لأنّ العام يبنى على الخاص مطلقًا ؛ ولهذا استثنى العلماء من عموم الحديث الصَّلاة في بعض المواضع ؛ كالمقبرة ، وأعطان الإبل ، والحمّام . ورأى ابن عبد البر ومن وافقه أنّ هذا العموم لا يدخله التخصيص ولا النسخ ؛ لأنّه عموم فضيلة فيكون كلّ ما خالفه منسوخًا ؛ ولهذا أجاز الصَّلاة في كلّ موضع من الأرض إذا كان طاهرًا من الأنجاس بما في ذلك موضع العذاب ، والمقبرة ، والحمّام ، وأعطان الإبل . انظر : التمهيد ٥/ ٢١٧ ـ ٢٢٥ ، تفسير القرطبي ١٠/ ٤٨ ـ ٥٢ ، المغني لابن قدامة ٢/ ٤٦٨ ـ ٤٨٠ ، نيل الأوطار للشوكاني ٢/ ١٣٢ ـ ١٤١ .

ومن العلماء من نظر إلى المسألة نظرًا جزئيًّا يختصّ بأرض بابل ؛ فجوّز الصَّلاة فيها؛

⇦

الصَّلاة فيها »[1]. ولو قيل: إِنَّ النّهي عن الصَّلاة في بقاع الغضب يقتضي الفساد لما كان بعيدًا؛ وبخاصّة على أصول الحنابلة ؛ فإنّهم يبطلون الصَّلاة في المقبرة ، والحمّام، وأعطان الإبل، والمجزرة، والمزبلة، وقارعة الطّريق؛ لأنّ النّهي متعلّق

⇨

بحجّة أنّه لا يعلم أحدًا من العلماء كره الصَّلاة فيها ، وما ورد عن عليّ رضي الله عنه في ذلك معارض بحديث ((جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا)) وهو أصح منه ؛ ولو ثبت ما ورد عن عليّ فالأشبه أنّ الصَّلاة كناية عن الاستيطان ، والنهي فيه على الخصوص، وهذه طريقة الخطابي . انظر : معالم السنن للخطابي ١/ ١٤٨ .

وهذا القول ظاهر الضعف ؛ لأنّ الخبر ثابت عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، وسياق القصة يدلّ على أنّ المراد ترك الصَّلاة لا الاستيطان ، وأنّ الحكم لا يختص بعليّ وحده . ودعوى أنّ أحدًا من العلماء لم يحرِّم الصَّلاة في أرض بابل غير مسلّمة ؛ فعليّ ومن كان معه من العلماء لم يصلّوا فيها ، والإمامان الجليلان أحمد والبخاريّ كرها الصَّلاة فيها كراهة تحريم على الأرجح . ثُمَّ إِنَّ هذا القول غير مستقيم من الناحية الأصوليّة ؛ لأنّ الخاص أقوى دلالة من العام ، والأقوى أرجح ، فيجب تقديمه والعمل بمقتضاه ، وبخاصّة أنّ إعماله لا يستلزم إهمال العام من كلّ وجه ؛ خلافًا لتقديم العام كما فعل الخطابي وابن عبد البرّ فإنّه يستلزم إهمال كثير من الأدلّة الخاصّة، ولا شكّ أنّ إعمال الدليلين المتعارضين أولى من إهمال أحدهما . انظر : فتح الباري لابن حجر ١/ ٥٣٠ ، تغليق التعليق لابن حجر ٢/ ٢٣١ ، إرشاد الفحول للشّوكاني ص١٦٣ ، ١٦٤.

(١) أحكام القرآن ٣/ ١٣٣ . وانظر : فتح الباري لابن حجر ٦/ ٣٨٠.

بالبقعة ، وطهارة البقعة شرط في الصَّلاة ، والقاعدة عندهم أنّ النّهي إذا عاد إلى ذات العبادة أو شروطها اقتضى الفساد [١]؛ وعلى هذا فإبطال الصَّلاة في مواضع الغضب أصحّ نظرًا وخبرًا ممّا استقرّ عليه المذهب؛ لأنّ النّهي فيها متعلّق بطهارة البقعة؛ وهي شرط في الصَّلاة، ودليل النّهي عن الصَّلاة في مواضع الغضب أقوى ممّا ورد في المجزرة، والمزبلة، وقارعة الطّريق؛ ولهذا قال ابن تَيْمِيَّة : « ومقتضى كلام الآمدي، وأبي الوفاء بن عقيل أنّه لا تصحّ الصَّلاة في أرض الخسف، وهو قويّ » [٢].

وإذا تقرّر النّهي عن الصَّلاة في هذه البقاع ، والمنع عمّا فيها من المياه والمساكن والمنافع ؛ فرارًا من غضب الله وسخطه، فإنّ بعض أهل العلم نظروا في عكس هذه المسألة؛ وهي تحرّي العبادة في مواضع نجاة الأنبياء وأتباعهم، والتبرّك بما بقي من آثارهم ؛ يقول توبة بن سالم : « رأيت زرّ ابن حبيش [٣] يصلِّي

---

(١) انظر : كشاف القناع للبهوتي ١/ ٢٦٨ ـ ٢٧٥ .

(٢) الاختيارات ص٤٥ .

(٣) زرّ بن حبيش بن حباشة الأسدي ، تابعي مخضرم ، كان عالمًا بالقرآن ، قارئًا ، فاضلاً، ثقة، كثير الحديث، روى العلم عن كبار الصحابة ، كعمر وعثمان وعليّ وابن مسعود، وروى عنه إبراهيم النخعي وعاصم بن بهدلة والشعبي وغيرهم . توفي سنة (٨١) هـ ⇦

في الزاوية حين يدخل من أبواب كنده على يمينك، فسألته: إنّك لكثير الصَّلاة ههنا يوم الجمعة ؟ قال : بلغني أنّ سفينة نوح أرست من ههنا »[1] ، ويقول القرطبي : « أمره ﷺ أن يستقوا من بئر الناقة دليل على التبرّك بآثار الأنبياء والصّالحين، وإن تقادمت أعصارهم ، وخفيت آثارهم ، كما أنّ في الأوّل[2] دليلاً على بغض أهل الفساد ، وذمّ ديارهم وآثارهم »[3].

وهذا النّظر غير مسلّم لوجوه :ـ

أحدها : أنّ الجوديّ الَّذي أرست عليه سفينة نوح عليه السلام مختلف في تعيينه: فقال مجاهد وقتادة: هو جبل بالجزيرة. وقال الضحّاك: هو جبل بالموصل. وقال بعضهم: هو الطور. وقال آخرون: الجوديّ اسم لكلّ جبل لا لجبل بعينه[4]. فلو كانت

⇨

وقيل غير ذلك بعد أن بلغ مائة وعشرين عامًا . انظر : تهذيب التهذيب لابن حجر ٣/ ٣٢١، ٣٢٢.

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٤٤٧ .

(٢) يعني أمره ﷺ بالخروج من ديارهم ، وهرق ما استقوا من بيارهم .

(٣) تفسير القرطبي ١٠/ ٤٧. وانظر : شرح صحيح مسلم للنووي ١٨/ ١١٢.

(٤) انظر : تفسير الطبري ١٢/ ٤٨، تفسير القرطبي ٩/ ٤١ ، ٤٢ ، تفسير ابن كثير ٢/ ٤٤٦ ، ٤٤٧.

تشرع له عبادة مخصوصة، أو يشرع تحرّي العبادة فيه لكان معلومًا للخاصّة والعامّة، ولكان أهل القرون المفضّلة يقصدونه لتحرّي بركته وفضله، وإذا لم يكن شيء من ذلك حاصلاً تعيّن أن يكون ما ورد عن زرّ بن حبيش اجتهادًا فرديًّا لتابعي فاضل يعتذر له ولا يحتجّ به.

والثّاني: أنّ قصد بقعةٍ معيّنةٍ بالعبادة لا يشرع إلاّ إذا كان قصدها للعبادة ممّا جاء به الشّرع؛ ولهذا أنكر عمر بن الخطّاب ﷺ على من تتبّع آثار النَّبيّ ﷺ ومقاماته، وقصدها بالعبادة، وقال: « إنّما هلك من كان قبلكم بمثل هذا ، كانوا يتبعون آثار أنبيائهم ويتّخذونها كنائس وبيعًا » [1]، وأمر بقطع الشجرة الَّتي بويع تحتها النَّبيّ ﷺ ؛ لأنّ النّاس كانوا يتحرّون قصدها فخاف عليهم الفتنة وأن يفضي بهم ذلك الفعل إلى اتّخاذها مسجدًا وعيدًا ثُمَّ وثنًا يعبد من دون الله تعالى. وتحرّي العبادة في الموضع الَّذي أرست فيه سفينة نوح من هذا الضّرب

(١) نقلاً عن اقتضاء الصّراط المستقيم ٢/ ٧٤ ، وهو صحيح الإسناد كما نقل ذلك محقّق الكتاب عن شيخ الإسلام ابن تيمية . وكذلك نصّ على ثبوت الأثر ابن حجر العسقلاني في أوائل شرحه للصّحيح . انظر : فتح الباري ١/ ٥٦٩ .

الَّذي أنكره عمر بن الخطاب ﷺ بمحضر وعلم من الصحابة، ولم يخالفه في إنكاره أحد منهم فكان إجماعًا، لا يعارضه حتَّى ما ورد عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ من تحرّي العبادة في المواضع الَّتي نزلها النَّبيّ ﷺ اتّفاقًا؛ لأنّه إنّما فعل ذلك اقتداءً بالنَّبيّ ﷺ في صورة فعله لا لمعنى في البقعة. وهو اجتهاد خالفه جمهور الصحابة فلا يكون حجّة لهذا الضّرب من الاقتداء فضلاً عن أن يكون دليلاً لمشروعية التبرّك بمقامات الأنبياء [1].

والثّالث : أنّ الأمر بالاستقاء من البئر الَّتي كانت تردها الناقة لا دلالة فيه على التبرّك أصلاً؛ لأنّ النَّبيّ ﷺ إنّما أمرهم بالاستقاء منها لحاجتهم إلى الماء آنذاك وسلامة البئر من أثر اللعنة الَّتي عمّت ديار ثمود، ولو كان فيها بركة خاصّة لبيّن النَّبيّ ﷺ ذلك بيانًا واضحًا كما بيّن ما اختصّ به ماء زمزم من البركة، ولحرص الصحابة على التردّد على بئر الناقة، والاستقاء من مائها المبارك ؛ لأنهم كانوا أكثر القرون معرفة بالخير ورغبة فيه.

---

(١) انظر : اقتضاء الصّراط المستقيم ٢/ ٧٤٢ ـ ٨٠١ .

والرابع : أنّ التبرّك بذات الشخص خاصّ بالنبيّ ﷺ؛ لما جعل الله فيه من البركة ؛ ولهذا لم يفعله الصحابة مع خيرة الصالحين في هذه الأمّة ؛ وهم الخلفاء الراشدون، وسائر المبشّرين بالجنّة، ولم يفعله التابعون مع أحد من الصحابة؛ لعلم الجميع أنّه خاصّ بالنبيّ ﷺ لا يتعدّاه إلى من يقطع بصلاحه فضلاً عمّن يظنّ ذلك فيه أو يتوهّم ؛ فيجب الوقوف مع ما ورد ؛ اقتداء بأهل القرون المفضّلة، وحسمًا لمادّة الشرك [1]، يقول الشّاطبيّ: « العامّة لا تقتصر في ذلك على حدّ، بل تتجاوز فيه الحدود، وتبالغ بجهلها في التماس البركة، حتَّى يداخلها للمتبرّك به تعظيم يخرج به عن الحدّ، فربما اعتقد في المتبرّك به ما ليس فيه . وهذا التبرّك هو أصل العبادة، ولأجله قطع عمر رضي الله عنه الشجرة الَّتي بويع تحتها رسولُ الله ﷺ ، بل كان هو أصل عبادة الأوثان في الأمم الخالية حسبما ذكره أهل السير، فخاف عمر رضي الله عنه أن يتمادى الحال في الصَّلاة إلى تلك الشجرة حتَّى تعبد من دون الله، فكذلك يتفق عند التوغّل في التعظيم ، ولقد حكى الفرغاني مذيل تاريخ الطبري عن

---

(١) انظر : الاعتصام للشاطبي ٢/ ٨ـ ١٢ ، حاشية كتاب التوحيد لابن قاسم ص٩٥.

الحلاّج أنّ أصحابه بالغوا في التبرّك به حتَّى كانوا يتمسّحون ببوله ، ويتبخّرون بعذرته حتَّى ادّعوا فيه الإلهية ، تعالى الله عمّا يقولون علوًّا كبيرًا)) [(١)] .

* * *

الدعاء بالإهلاك على الكفر

دلّت نصوص المثلات على جواز الدعاء على الكفرة بالهلاك العام ، والموافاة على الكفر متى علم الداعي يقينًا استحالة إيمانهم ، واتّباعهم للحقّ ؛ ولهذا لمّا ﴿**وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلا مَنْ قَدْ ءَامَنَ**﴾ [هود : ٣٦] دعا عليهم بالإيغال في الكفر، والاستئصال من الأرض، قال تعالى: ﴿**وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلا ضَلالاً**﴾ [نوح : ٢٤] ؛ أي ضلالة في الدِّين، وإيغالاً في الكفر حتَّى لا يزيدهم البقاء قبل الاستئصال إلاّ زيادةً في العذاب [(٢)]، وقال تعالى: ﴿**وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لا تَذَرْ**

---

(١) الاعتصام ٢/ ٩ ، ١٠.

(٢) انظر : تفسير ابن عطية ٣/ ١٣٩ ، تفسير القرطبي ٨/ ٣٧٤ ، ١٨/ ٣١٠ ، تفسير ابن كثير ٤/ ٤٢٧ ، روح المعاني ٢٩/ ٩٨.

عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا . إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلا يَلِدُوا إِلا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح : ٧٦ ، ٢٧] ، قال قتادة : ((أما والله ما دعا عليهم حتَّى أتاه الوحي من السماء ﴿**أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلا مَنْ قَدْ ءَامَنَ**﴾ [هود : ٣٦] فعند ذلك دعا عليهم نبيّ الله نوح))[١]. وعلى هذا يحمل دعاء موسى عليه السلام على فرعون وملئه، ودعاء محمَّد ﷺ على نفر من كفّار قريش بالإهلاك على الكفر، قال تعالى: ﴿**وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ**﴾ [يونس : ٨٨] ؛ فدعا عليهم بتعجيل العقوبة ، والشدّ على قلوبهم إلى حين حصولها ؛ حتَّى لا تنشرح صدورهم للإيمان، ويهلكوا على طغيانهم وكفرهم، يقول القرطبي: ((استشكل بعض النّاس هذه الآية ؛ فقال: كيف دعا عليهم وحكم الرسل استدعاء إيمان قومهم؟ فالجواب: أنّه لا يجوز أن يدعو نبيّ على قومه إلاّ بإذن من الله، وإعلام أنّه ليس فيهم من يؤمن، ولا يخرج من أصلابهم من يؤمن. دليله قوله

---

(١) تفسير الطبري ٢٩/ ١٠١ . وانظر : تفسير القرطبي ١٨/ ٣١٢ .

لنوح عليه السلام ﴿أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلا مَنْ قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود : ٣٦] ؛ وعند ذلك دعا عليهم بالإهلاك على الكفر›› (١) .

وروى البخاريّ بسنده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ‹‹ بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِّ صلى الله عليه وسلم قَائِمٌ يُصَلِّي عِنْدَ الْكَعْبَةِ وَجَمْعُ قُرَيْشٍ فِي مَجَالِسِهِمْ إِذْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَلاَ تَنْظُرُونَ إِلَى هَذَا الْمُرَائِي، أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى جَزُورِ آلِ فُلانٍ فَيَعْمِدُ إِلَى فَرْثِهَا وَدَمِهَا وَسَلاهَا فَيَجِيءُ بِهِ ثُمَّ يُمْهِلُهُ حَتَّى إِذَا سَجَدَ وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ ، فَانْبَعَثَ أَشْقَاهُمْ ، فَلَمَّا سَجَدَ رَسُولُ اللهِّ صلى الله عليه وسلم وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ وَثَبَتَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم سَاجِدًا، فَضَحِكُوا حَتَّى مَالَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ مِنَ الضَّحِكِ، فَانْطَلَقَ مُنْطَلِقٌ إِلَى فَاطِمَةَ ـ عَلَيْهَا السَّلام ـ وَهِيَ جُوَيْرِيَةٌ، فَأَقْبَلَتْ تَسْعَى، وَثَبَتَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم سَاجِدًا حَتَّى أَلْقَتْهُ عَنْهُ ، وَأَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَسُبُّهُمْ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللهِّ صلى الله عليه وسلم الصَّلاةَ قَالَ: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، ثُمَّ سَمَّى اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِعَمْرِو بْنِ هِشَامٍ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ، وَأُمَيَّةَ بْنِ خَلَفٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، وَعُمَارَةَ بْنِ الْوَلِيدِ. قَالَ عَبْدُاللهِّ : فَوَاللهِّ لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ صَرْعَى يَوْمَ بَدْرٍ، ثُمَّ سُحِبُوا إِلَى الْقَلِيبِ قَلِيبِ

---

(١) تفسير القرطبي ٨/ ٣٧٥ [بتصرّف يسير] . وانظر : زاد المسير لابن الجوزي ٤/ ٥٩، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ٨/ ٣٣٦، حاشية الصّاوي على الجلالين ٢/ ٢٥١ .

بَدْرٍ [١] . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : وَأُتْبِعَ أَصْحَابُ الْقَلِيبِ لَعْنَةً » [٢]؛ فدعا على قريش بالإهلاك على الكفر، ومراده بذلك من سمّى منهم [٣]؛ لعلمه باستحالة إيمانهم ، يقول ابن العربيّ: « إنّما خصّ النّبيّ ﷺ الدعاء على عتبة وشيبة وأصحابه؛ لعلمه بمآلهم، وما كشف له من الغطاء عن حالهم » [٤]. وعلى هذا فالدعاء على معيّن أو على أمّة بعينها بالشدّ على القلب والاستئصال على الكفر لا يشرع بعد انقطاع الوحي من السماء؛ لأنّ مآلهم مجهول عندنا ؛ فقد يتوب الله عليهم، ويكون مآلهم السعادة ؛ فلا يكون رضا الله في إهلاكهم ، والدعاء إنّما

(١) هذا باعتبار الأكثر ، لأنّ عمارة بن الوليد مات بأرض الحبشة ، وعقبة قتل صبرًا بعد بدر بمرحلة . انظر : فتح الباري ١/ ٣٥١ .

(٢) صحيح البخاريّ : كتاب الصَّلاة ، ح (٥٢٠) . وانظر : صحيح مسلم : كتاب الجهاد والسير، ح (٣٣٤٩) .

وفي قوله : « وَأُتْبِعَ أَصْحَابُ الْقَلِيبِ لَعْنَةً » دلالة على أنّ حكم أصحاب القليب كحكم أصحاب المثلات في مشروعيّة لعنهم بأعيانهم أو بوصفهم الخاص؛ لأنّ إتباعهم باللعن يدلّ على مشروعيّة لعنهم بأعيانهم ، وحصوله فعلاً، وملازمته لهم في جميع أحوالهم؛ فلا يذكرون إلاّ بما يزيد نكالهم وعذابهم والعياذ بالله .

(٣) انظر : فتح الباري ١/ ٣٥١ .

(٤) أحكام القرآن لابن العربيّ ٤/ ١٨٦١ .

يكون مشروعًا إذا كان بما يعلم أنّ الله يحبّه ويرضاه ؛ كالدعاء على جنس الكافرين بما فيه عزّ المؤمنين؛ ولهذا شرع القنوت في الوتر؛ يقول ابن العربيّ: « دعا النَّبيّ ﷺ على من تحزّب على المؤمنين ، وألّب عليهم [1]، وكان هذا أصلاً في الدعاء على الكفار في الجملة ، فأمّا كافر معيّن لم تعلم خاتمته فلا يدعى عليه ؛

---

(١) انظر أمثلة لهذه الأدعية في المصنّف للحافظ الصنعاني ٣/ ١٠٥ ـ ١٢٣، صحيح البخاريّ، ح (٢٩٣٣) ، الأدب المفرد بشرحه فضل اللهّ الصمد ٢/ ١٥٥، ح (٧٠٢)، المسند للإمام أحمد ح (١٤٩٤٥) ، مجمع الزوائد للهيثمي ٢/ ١٢٥، تلخيص الحبير لابن حجر ٢/ ٢٥.

وأمّا ما ورد من لعنٍ لبعض المشركين بأعيانهم في القنوت فالصّحيح أنّه منسوخ بقوله تعالى : ﴿ **لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ** ﴾ [آل عمران : ١٢٨] كما هو ظاهر بعض روايات الصّحيح . انظر : صحيح البخاريّ ، ح (٤٥٥٩ ، ٤٥٦٠) ، صحيح مسلم، ح (١٠٨٢) . وللعلماء خلاف مشهور في هذه المسألة؛ فمنهم من منع الدعاء على المشركين باللعن والهلاك على الكفر مطلقًا، واعتبر أنّ ما ورد من ذلك منسوخ بهذه الآية وبما صحّ عنه ﷺ من دعاء للمشركين بالهداية ، ومنهم من جوّزه مطلقًا وبخاصّة إذا اشتدّت شوكة المشركين وكثرت أذيّتهم ، ورأوا أنّ الآية لا دلالة فيها على النسخ؛ وإنّما هي مجرّد إخبار عن أنّ الأمر لله يتوب على من يشاء ، ويعجّل العقوبة لمن يشاء . والصواب أنّ الآية ناسخة للدعاء على المشركين بأعيانهم لا للدعاء عليهم مطلقًا؛ ولهذا استفاض عن السّلف الدعاء على الكفرة ولعنهم في قنوت رمضان خاصّة . انظر : المصنّف للحافظ الصنعاني ٣/ ١٠٥ ـ ١٢٣ ، تفسير القرطبي ٤/ ٢٠٠، مجموع الفتاوى ٨/ ٣٣٥، ٣٣٦، فتح الباري ٦/ ١٠٧، ١٠٨، ١١/ ١٩٦، تلخيص الحبير ٢/ ٢٥.

لأنّ مآله عندنا مجهول، وربما كان عند الله معلوم الخاتمة للسعادة)) [1] .

❁ ❁ ❁

مخاطبة الموتى وسماعهم

دلّت نصوص المثلات على مخاطبة الموتى ، وأنهم يسمعون كلام من يخاطبهم ، وذلك في موضعين متشابهين ؛ **أحدهما** : قوله تعالى : ﴿ **فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا يَاصَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ . فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ . فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَاقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ** ﴾ [الأعراف : ٧٧ ـ ٧٩] ؛ قال ابن كثير : ((خاطب قومه بعد هلاكهم وقد أخذ في الذهاب عن محلّتهم إلى غيرها ... وهكذا خاطب النَّبيّ ﷺ أهل قليب بدر بعد ثلاث ليال)) [2] . وقال :

---

(١) أحكام القرآن ٤/ ١٨٦ . وانظر : مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ٨/ ٣٣٥ ، ٣٣٦، تفسير ابن كثير ١/ ٤٠٢ ، حاشية الصّاوي على الجلالين ٢/ ٢٥١ .

(٢) البداية والنهاية ١/ ١٣٧ . وانظر : حاشية الصّاوي على الجلالين ٢/ ١٠٤ . وهذا القول هو الموافق لظاهر القرآن والسنّة ، وقيل إِنَّ الخطاب كان قبل موتهم وقت ظهور علامات العذاب فيهم . انظر : حاشية الصّاوي ٢/ ١٠٤ .

« قال لهم صالح ذلك بعد هلاكهم تقريعًا وتوبيخًا وهم يسمعون ذلك » [1] .

والثّاني : قوله تعالى : ﴿**وَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ . فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ . الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ . فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَاقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ ءَاسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ**﴾ [الأعراف : ٩٠ ـ ٩٣] ؛ قال ابن كثير : «أي فتولّى عنهم شعيب عليه السلام بعدما أصابهم من العذاب والنقمة والنكال وقال مقرّعًا لهم وموبّخًا ... قد أدّيت إليكم ما أرسلت به فلا آسف عليكم وقد كفرتم بما جئتكم به » [2] .

وقد دلّت السنّة الثابتة على نظير ما دلّت عليه هذه النّصوص ؛ روى البخاريّ بسنده عن أبي طلحة : «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ يَوْمَ بَدْرٍ بِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ رَجُلاً مِنْ صَنَادِيدِ قُرَيْشٍ

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٢٣٠ .

(٢) المرجع السّابق ٢/ ٢٣٣ .

فَقُذِفُوا فِي طَوِيٍّ مِنْ أَطْوَاءِ [١] بَدْرٍ خَبِيثٍ مُخْبِثٍ، وَكَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرْصَةِ ثَلاثَ لَيَالٍ، فَلَمَّا كَانَ بِبَدْرٍ الْيَوْمَ الثَّالِثَ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَشُدَّ عَلَيْهَا رَحْلُهَا ، ثُمَّ مَشَى وَاتَّبَعَهُ أَصْحَابُهُ، وَقَالُوا : مَا نُرَى يَنْطَلِقُ إِلاَّ لِبَعْضِ حَاجَتِهِ ، حَتَّى قَامَ عَلَى شَفَةِ الرَّكِيِّ [٢]؛ فَجَعَلَ يُنَادِيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ : يَا فُلانُ بْنَ فُلانٍ، وَيَا فُلانُ بْنَ فُلانٍ ، أَيَسُرُّكُمْ أَنَّكُمْ أَطَعْتُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، فَإِنَّا قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا ، فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟ قَالَ فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا تُكَلِّمُ مِنْ أَجْسَادٍ لا أَرْوَاحَ لَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ » [٣]، وفي رواية : « مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ غَيْرَ أَنَّهُمْ لاَ يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَرُدُّوا عَلَيَّ شَيْئًا » [٤].

---

(١) الأطواء جمع طوى ؛ وهي البئر الَّتي طويت وبنيت بالحجارة لتثبت ولا تنهار . انظر : فتح الباري ٧/ ٣٠٢ .

(٢) الركي بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد آخره البئر قبل أن تطوى ؛ فالظاهر أنَّها كانت مطويّة فاستهدمت فصارت كالركي . المرجع السّابق .

(٣) صحيح البخاريّ : كتاب المغازي ، ح (٣٩٧٦) . وانظر : صحيح مسلم : كتاب الجنّة وصفة نعيمها ، ح (٥١٢١) .

(٤) صحيح مسلم : كتاب الجنّة وصفة نعيمها ، ح (٥١٢٠) . وانظر : صحيح البخاريّ ⇦

وقد ورد عن أمِّ المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ ما يدلّ على إنكار سماع الموتى ؛ استدلالاً بقوله تعالى : ﴿**إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَى**﴾ [النمل : ٨٠] ، وقوله : ﴿**وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ**﴾ [فاطر : ٢٢] ؛ روى البخاريّ بسنده عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال : « وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَلِيبِ بَدْرٍ فَقَالَ : هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ؟ ثُمَّ قَالَ : إِنَّهُمُ الآنَ يَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ ، فَذُكِرَ لِعَائِشَةَ فَقَالَتْ : إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّهُمُ الآنَ يَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ الْحَقُّ ، ثُمَّ قَرَأَتْ : ﴿**إِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ الْمَوْتَى**﴾ [النمل : ٨٠] ، حَتَّى قَرَأَتِ الآيَةَ » [1]، وفي رواية : « قَدْ وَهِلَ [2]؛ إِنَّمَا قَالَ : إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿**إِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ الْمَوْتَى**﴾ [النمل : ٨٠] ، ﴿**وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ**﴾ [فاطر : ٢٢] » [3].

⇨

: كتاب الجنائز ، ح (١٣٧٠) .

(١) صحيح البخاريّ : كتاب المغازي ، ح (٣٩٨١) .

(٢) أي غلط ونسي . انظر : شرح صحيح مسلم للنووي ٦/ ٢٣٤ .

(٣) صحيح مسلم : كتاب الجنائز ، ح (١٥٤٧) . وانظر : صحيح البخاريّ : كتاب الجنائز ، ح (٣٩٧٩) .

⇦

وقد أجاب أهل العلم عمّا أنكرته واحتجّت به من وجوه، **أحدها** : أنّ ابن عمر لم ينفرد بحكاية سماع أهل القليب ؛ فقد وافقه على ذلك عمر بن الخطاب، وأبو طلحة، وابن مسعود. بل إنّه صحّ عن عائشة مثل ذلك، فكأنّها رجعت عن رأيها لرواية هؤلاء الصحابة [1] .

والثّاني : أنّ الآيتين لا حجّة فيهما على نفي سماع الموتى؛ لأنّه إن أريد بهما الموت المعنوي ؛ وهو الكفر والجهل فلا حجّة فيهما على نفي السّماع أصلاً . وهذا مسلك ابن قتيبة والقرطبي وابن القيِّم [2]. وإن أريد بهما الموت الحسيّ؛ أي مفارقة الروح للبدن ؛ فالمقصود بهما حينئذٍ نفي سماع القبول والإجابة لا نفي

⇦

وممّا يحسن التنبيه عليه هنا أنّ بعض المتكلّمين تعلّقوا بهذا النص ونظائره ؛ لتبرير معارضتهم للنّصوص ، والطعن في ظواهرها . ولا حجّة لهم في هذا ؛ لأنّ الصحابة لم يكونوا يعارضون النّص برأي أو قياس ، وإنّما كانوا يعارضونه بنصّ آخر أصحّ في نظرهم أو أدلّ على المراد . انظر : درء التّعارض لابن تَيْمِيَّة ٥/ ٢٢٨ ـ ٢٣٤ .

(١) انظر : صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٧/ ٢٠٦ ـ ٢٠٨ ، فتح الباري لابن حجر ٧/ ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٢) انظر : تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص١٠٤ ، تفسير القرطبي ١٣/ ٢٣٢ ، الروح لابن القيِّم ص٦٥ ، فتح الباري لابن حجر ٧/ ٣٠٤ .

سماع الإدراك والفهم. وهذا مسلك الجمهور وأصحّ أجوبتهم ، ولهم عدّة أجوبة سواه؛ كالقول بأنّ نفي السماع مقيّد بالاستقرار في النّار وإثباته فيما قبل ذلك، أو أنّه مقيّد بالمقبور دون غيره، أو أنّ السماع خاص بخطاب الأنبياء دون غيرهم؛ إمَّا بأن يحييهم الله حتَّى يسمعوا كلامهم ؛ آية وخرقًا للعادة كما قال قتادة، أو أن يردّ إليهم إدراكًا خاصًّا حتَّى يسمعوا به كلامهم وخطابهم ، كما قال ابن عطيّة [1]. ولكن فيما قاله ابن عطيّة نظر؛ لأنّه بنى جوابه على مفهوم الروح عند الأشاعرة، وأنَّها إمّا نفس البدن ، وإمّا صفة من صفاته. وهذا يعني إنكار بقاء الرّوح بعد مفارقة البدن ، كما نصّوا على ذلك [2]. قال ابن

---

(١) انظر : التمهيد لابن عبد البر ٢٠/ ٢٤٠ ، تفسير ابن عطيّة ٤/ ٢٧٠ ، شرح صحيح مسلم للنووي ١٧/ ٢٠٦ ، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ٤/ ٢٩٨ ، ٢٤/ ٣٦٤ ، مدارج السّالكين لابن القيّم ١/ ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، فتح الباري لابن حجر ٧/ ٣٠١ ـ ٣٠٥ ، روح المعاني للآلوسي ٨/ ١٦٦ .

(٢) انظر : شرح المواقف ٣/ ٢٢٧ ، شرح المقاصد ٣/ ٣٠٥ ـ ٣٠٩ ، ٥/ ٨٩ ، المسامرة ص ٢٢١ ـ ٢٢٨ . وإنكار بقاء الروح المفارقة لا يعني بالضرورة إنكار سماع الموتى أو نفي عذاب القبر ونعيمه ؛ لأنّ كثيرًا من المتكلِّمين يثبتونه على نحو يرونه مطّردًا على أصولهم ؛ فيقولون بخلق الحياة في جزء من البدن ليسمع الخطاب ، وينعم أو يعذّب. انظر : شرح النسفية للتفتازاني ١/ ١٦١ ـ ١٦٤ ، الصفدية ٢/ ٢٦٧ ، الروح لابن

⇦

تيميّة : « إنكار بقاء النّفس بعد الموت قول مبتدع في الإسلام، لم يذهب إليه أحدٌ من الصحابة والتَّابعين لهم بإحسان » [١].

وأيضًا فإنّ تخصيص السماع بخطاب الأنبياء ، أو بالمقبور دون من لم يقبر، أو بما قبل الاستقرار في النار كلّ ذلك غير مسلّم؛ لعدم المخصّص أو عدم الاطّراد؛ ولهذا كان الجواب الأوّل أصحّ أجوبة الجمهور، وأجراها مع النّصوص.

والثّالث : أنّ سماع الموتى ثابت بأمور كثيرة جاءت بها السنّة الصّحيحة؛ كسماع الميّت قرع نعال المشيعين إذا أدبروا، ومشروعيّة السّلام عليه بصيغة الخطاب ؛ لأنّ الخطاب لمن يدرك ويسمع، وكالنصّ على ردّ روح الميت وقت السّلام [٢].

يقول ابن تَيْمِيَّة : « هذه النّصوص وأمثالها تبيّن أنّ الميّت يسمع في الجملة كلام الحيّ ، ولا يجب أن يكون السمع له دائمًا، بل قد يسمع في حال دون حال ، كما قد يعرض للحيّ ؛ فإنّه قد يسمع أحيانًا

⇦

القيِّم ص١٥٢ .

(١) الصفدية لابن تَيْمِيَّة ٢/ ٢٦٧ ، ٢٦٨ . وانظر : كتاب الروح لابن القيِّم ص١٥٢.

(٢) انظر : تفسير القرطبي ١٣/ ٢٣٣ ، التذكرة للقرطبي ص١٤٥ ، شرح صحيح مسلم للنووي ١٧/ ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ٤/ ٢٩٩ ، ٢٤/ ١٧٢ ، ٢٩٧ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، الروح لابن القيِّم ص٦٥ .

خطاب من يخاطبه ، وقد لا يسمع لعارض يعرض له »[1].

ولا حجّة لدعاة الشِّرك فيما دلّت عليه هذه النّصوص من الحقّ ؛ لأنّها إنّما دلّت على إثبات سماع مقيّد لا يكون معه قدرة على الجواب والردّ فضلاً عن قدرة خارقة يمكن معها استجابة الدّعوات وقضاء الحاجات كما يزعمون ويتخيّلون [2]، قال تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ . إِنْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ** ﴾ [فاطر : ١٣ ، ١٤] .

❁ ❁ ❁

صيـــام عاشـــوراء

ترتبط مشروعيّة صيام عاشوراء بالمثلات ارتباطًا

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٤/ ٣٦٤ . وانظر : التذكرة للقرطبي ص١٠٥ .

(٢) ينكر بعض أهل العلم سماع الموتى من أصله ؛ لأسباب أهمّها سدّ ذرائع الشِّرك ، وفي سبيل تقرير هذا الأصل ردّوا كثيرًا من الحقّ . والواجب على المسلم أن يردّ الباطل بالحقّ حتَّى يطرد قوله ، وتسلم مقالته ، ويهدي به اللهّ من يشاء من عباده . انظر : مقدّمة شفاء الصدور ص١٠٩ ـ ١٢٤ .

جوهريًّا ؛ وذلك أنّ إنجاء موسى وقومه ، وإهلاك فرعون وجنده كان في هذا اليوم العظيم فشرع صيامه ؛ شكرًا لله تعالى على إنجاء أوليائه وإهلاك أعدائه ، روى مسلم بسنده عن ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَوَجَدَ الْيَهُودَ صِيَامًا يَوْمَ عَاشُورَاءَ ؛ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي تَصُومُونَهُ ؟ فَقَالُوا : هَذَا يَوْمٌ عَظِيمٌ ، أَنْجَى اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَقَوْمَهُ ، وَغَرَّقَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ ، فَصَامَهُ مُوسَى شُكْرًا، فَنَحْنُ نَصُومُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَنَحْنُ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ ؛ فَصَامَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ »[1]؛ فشرع النَّبيّ ﷺ صيامه بقوله وفعله ؛ اقتداءً بموسى عليه السلام في شكر الله على فضله ، وترك ما أحدثه اليهود في عاشوراء زائدًا على ما فعله موسى عليه السلام من الصِّيام ؛ روى مسلم بسنده عن أبي موسى رضي الله عنه قال : « كَانَ أَهْلُ خَيْبَرَ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَتَّخِذُونَهُ عِيدًا ، وَيُلْبِسُونَ نِسَاءَهُمْ فِيهِ حُلِيَّهُمْ وَشَارَتَهُمْ ؛ فَقَالَ

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الصيام ، ح (١٩١١) . وانظر : صحيح البخاريّ: كتاب أحاديث الأنبياء، ح (٣٣٩٧) . وقد استشكل بعض أهل العلم قبول خبر اليهود عن عاشوراء، وأجيب عن ذلك بأجوبة أصحها أنّه ﷺ أوحي إليه بصدقهم فيما قالوه وأخبروا به . انظر: صحيح مسلم للنووي ٨/ ١١، فتح الباري لابن حجر ٤/ ٢٤٨.

رَسُولُ اللهَّ ﷺ : فَصُومُوهُ أَنْتُمْ » [1]؛ فاكتفى بسنّة موسى عليه السلام في عاشوراء ، وخالف اليهود فيما أحدثوه من التّعظيم، وأمر بصيام يوم قبله أو بعده ؛ إمعانًا في مخالفتهم حتَّى في صورة الفعل المشروع [2].

وقد ورد في بعض الروايات ذكر سبب آخر لتعظيم عاشوراء مرتبط بالمثلات أيضًا ؛ وهو استواء سفينة نوح عليه السلام ونجاته في عاشوراء ؛ روى الإمام أحمد بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: « مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِأُنَاسٍ مِنَ الْيَهُودِ قَدْ صَامُوا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ : مَا هَذَا مِنَ الصَّوْمِ ؟ قَالُوا: هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي نَجَّى اللهُّ مُوسَى وَبَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْغَرَقِ، وَغَرَّقَ فِيهِ فِرْعَوْنَ، وَهَذَا يَوْمُ اسْتَوَتْ فِيهِ السَّفِينَةُ عَلَى الْجُودِيِّ، فَصَامَهُ نُوحٌ وَمُوسَى ـ عليهما السَّلام ـ شُكْرًا للهَّ تَعَالَى ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى، وَأَحَقُّ بِصَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ، فَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالصَّوْمِ » [3]، قال ابن كثير: هذا

---

(١) صحيح مسلم : كتاب الصيام ، ح (١٩١٣) .

(٢) انظر : فتح الباري ٤/ ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٣) المسند : باقي مسند المكثرين ، ح (٨٣٦٠) .

حديث غريب من هذا الوجه، ولبعضه شاهد في الصّحيح [١].

واحتجّ به ابن حجر وسكت عنه [٢]. ومقتضى قواعده أنّه صحيح عنده أو حسن [٣]. إلاّ أنّ الحديث وإن كان ظاهر إسناده الاتّصال ففيه ثلاثة ضعفاء؛ أبو جعفر المدائني ضعّفه ابن عبد البرّ وغيره [٤]، وعبد الصمد بن حبيب الأزدي ليّن الحديث [٥]، وأبوه حبيب بن عبد الله مجهول [٦]؛ فيبقى الاحتجاج بالحديث محلّ نظر؛ وبخاصّة أنّ النّاس تزيدوا في ذكر فضائل عاشوراء حتَّى ذكروا أنّ أكثر حوادث الأنبياء الكبرى كانت فيه؛ كتوبة آدم، وإنجاء الخليل، وفداء الذّبيح، وردّ يوسف، وشفاء أيوب، مع أن هذا كلّه ممّا لم يرد بإسناد صحيح تقوم به الحجّة [٧].

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٤٤٧ .

(٢) انظر : فتح الباري لابن حجر ٤/ ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(٣) انظر : هدي الساري لابن حجر ص٤ .

(٤) انظر : تهذيب التهذيب لابن حجر ٩/ ٩٩ .

(٥) انظر : الكاشف للذهبي ٢/ ١٧٣ .

(٦) انظر : تهذيب التهذيب ٢/ ١٨٧ .

(٧) انظر : منهاج السنّة النّبويّة لابن تَيْمِيَّة ٨/ ١٤٩ ، مجموع الفتاوى ٢٥/ ٣٠٠ .

الخـاتمـة

الحمد الله الَّذي أعان على إتمام تحرير دلالة المثلات على التوحيد؛ وهو بحث يستمدّ أهميّته من أهميّة أدلّته وغناها، ومن شرف مدلوله، وعلوّ شأنه؛ ولهذا كان ثريًّا بالحقائق الإيمانية ، والنتائج العلميّة، وأهم ما توصّلت إليه من ذلك الأمور التالية :

١ ـ كثرة أدلّة التوحيد في القرآن؛ وأغلبها أدلّة سمعية عقليّة تستلزم وجود مدلولها إلاّ إذا حال دون وجوده ظلم أو كبر أو هوى. ودليل المثلات من جملة هذه الأدلّة؛ فهو برهان خبري عقلي على وجود الله تعالى وصفاته واستحقاقه وحده للعبادة.

٢ ـ دلالة الخلق على الخالق تعمّ دلالته حال الاطّراد ودلالته حال الانتقاض؛ ولهذا كانت آيات الرّسل، وخوارقهم من أدلّ الطرق على الخالق وأقواها؛ ويدخل فيها دخولاً أوّليًّا وقائعه الخارجة عن المعتاد؛ إذ يستحيل أن يكون اطّراد لحوقها بأعداء الرسل صدفة أو طبعًا.

٣ ـ دلالة المثلات على الخالق ليست من جهة ذاتها فحسب وإنّما تدلّ على وجوده وكماله من جهة أحوال أهلها أيضًا؛ لأنّ المثلات إنّما كانت تصيب أهلها بعد دعاء الأنبياء واستفتاحهم ، وهذا دليل حسِّي على وجود من استنصروه وعلى قدرته وكماله . وأيضًا فإنّ الله أظهر على النمروذ وفرعون من الاحتياج والعجز والفقر ما صار آيةً للخلق كافّةً على إفكهم وإفك أمثالهم ممّن يدّعي الربوبيّة، أو يدّعي شيئًا من معانيها.

٤ ـ دليل المثلات من أهمّ براهين الصِّفات ؛ لأنّ ما يوقعه الله بأهل الكفر من النّكال المنقطع النّظير دليل على كمال حياته وقدرته ومشيئته. وكمال هذه الصِّفات يدلّ على باقي الصِّفات إمَّا بطريق التضمّن أو الالتزام؛ ولهذا قرنت نصوص المثلات بكثير من الصِّفات؛ كالعلم، والرّحمة، والغضب.

٥ ـ كثرة ترديد الصِّفات في نصوص المثلات يدلّ على صحّة مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات الصِّفات بعامّة وبطلان مقالة من فرّق بين الصِّفات فأثبت بعضًا دون بعض . وأيضًا فإنّ في هذا الترديد أعظم تحذير لكلّ من

تخلّق بأخلاق أصحاب المثلات وفعل ما أغضب الربّ من أفعالهم.

٦ـ دليل المثلات برهان على توحيد العبادة أيضًا؛ لأنّ ما أوقعه الله بأهل الشِّرك برهان على بطلان ما كانوا عليه من التعلّق بالخلق ؛ إذ لو كان ما هم عليه حقًّا لما حلّت بهم المثلات ، ولو كانت آلهتهم كما تخيّلوا لدفعت أو شفعت ولكنها غابت عنهم أحوج ما كانوا ، ولم ينالوا بشركهم إلاّ نقيض مقصودهم .

٧ـ لا تنحصر دلالة المثلات على توحيد العبادة في إثباته وتقريره ، وإنّما تدلّ مع ذلك على كثيرٍ من حقائقه وأصوله ؛ فمن ذلك ضرورة التمييز بين حقّ المرسل وحقِّ الرّسول ؛ خلافًا لمن لم يفصل بين الحقّين ، ورفع بعض الرّسل أو غيرهم من الخلق فوق منزلتهم حتّى صاروا شركاء لله في شيء من خصائصه أو حقوقه . ومنها الدلالة على أنّ رابطة التوحيد أصل الروابط والأواصر، وسائر الروابط فرع وتبع لها ؛ فمن فاته الأصل لم يغنه الفرع شيئًا مهما عظم أو شرف . ومنها قلّة أتباع الأنبياء على التوحيد غالبًا ؛ ولهذا كان من أعظم فضائل موسى ومحمّد ـ عليهما

الصَّلاة والسّلام ـ ما أكرمهما الله به من كثرة الأتباع على التوحيد . ومنها أنّ الشفاعة في النجاة من عذاب الدّنيا والآخرة لا تحلّ إلاّ فيمن كان مؤمنًا . ومنها أن من عظم توحيده وإخلاصه فقد يكرم بدخول الجنّة ساعة موته، وكذلك من عظم إشراكه وإجرامه فقد يخزى بدخول النار ساعة موته.

٨ ـ مشروعيّة لعن أصحاب المثلات ومن في حكمهم [١] بأعيانهم وأوصافهم الخاصّة ؛ لأنّ إِتْبَاعهم باللّعن يدلّ على مشروعيّة لعنهم ، ولزومه لهم كلّما ذكروا . ولا يلزم من ذلك مشروعيّة لعن الكافر المعيّن ؛ لأنّا لا نعرف حاله ، وخاتمة أمره معرفة قطعيّة .

٩ ـ عظم ما أصاب أصحاب المثلات من اللعن ؛ ولهذا سرى أثره لبقاعهم فحرمت الصَّلاة فيها ، وحرم استيطانها ، والانتفاع بشيء ممّا فيها ؛ فرارًا من لعنة الله وسخطه . ولا يلزم من ذلك أن تكون مواضع نجاة الأنبياء وأتباعهم

---

(١) كأصحاب قليب بدر ؛ لأنّ النَّبيّ ﷺ قال بعد أن ألقاهم فيه : ((وَأُتْبِعَ أَصْحَابُ الْقَلِيبِ لَعْنَةً)) . انظر : صحيح البخاريّ : كتاب الصَّلاة ، ح (٥٢٠) .

محلاًّ لالتماس العبادة أو البركة ؛ لأنّ ذلك لم يثبت بدليل خبري ، ولم يفعله جمهور السّلف ؛ مع كمال علمهم وشدّة حرصهم .

١٠ـ جواز الدعاء على الكفرة بالهلاك على الكفر متى علم الداعي يقينًا استحالة إيمانهم ؛ ولهذا لا يشرع الدعاء على معيّن بالشدّ على القلب ، والاستئصال على الكفر بعد انقطاع الوحي ؛ لأنّ مآله مجهول عندنا ؛ فقد يتوب ، ولا يكون رضا الله في إهلاكه كافرًا .

١١ـ ما ورد في نصوص المثلات أو غيرها من الدلالة على مخاطبة الموتى وسماعهم لا يعني أنّهم في ذلك كالأحياء أو أقدر كما يتخيّل بعض الخاطئين أو المخطئين؛ لأنّ النّصوص إنّما دلّت على إثبات سماعهم إثباتًا مقيّدًا لا يكون معه قدرة على الجواب والردّ فضلاً عن قدرة يمكن معها التأثير في استجابة الدّعوات وقضاء الحاجات. والله أعلم، وصلّى الله على نبيّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.



مراجع البحث

١) ابن تَيْمِيَّة السّلفي ، نقده لمسالك المتكلّمين في الإلهيّات ، للدّكتور / محمَّد خليل هرّاس . **دار الكتب العلميّة ، توزيع دار الباز بمكّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .**

٢) الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدِّين السيوطي . **مطبعة الحلبي بمصر ، الطبعة الرَّابعة ١٣٩٨ هـ .**

٣) اجتماع الجيوش الإسلامية ، للإمام ابن القيِّم . **دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .**

٤) أحكام القرآن ، لأبي بكر محمَّد بن عبد اللهّ المعروف بابن العربيّ ، تحقيق / عليّ محمَّد البجاوي . **دار الفكر .**

٥) الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، اختيار علي بن محمد البعلي . **دار الفكر .**

٦) الأدلّة العقليّة النّقليّة على أصول الاعتقاد ، للدّكتور / سعود ابن عبد العزيز العريفي . **الطبعة الأولى ١٤١٩ ، دار عالم الفوائد بمكّة المكرّمة .**

٧) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول ، لمحمّد بن عليّ الشّوكانيّ . **دار المعرفة ، بيروت .**

٨) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، لمحمد ناصر الدين الألباني . **المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .**

٩) الاعتصام ، لإبراهيم بن موسى الشاطبي . **مكتبة الرياض ، عناية محمد رشيد رضا .**

١٠) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري ، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي ، تحقيق الأمير / محمد بن سعد آل سعود . **مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى .**

١١) أعلام الموقّعين عن ربّ العالمين ، لأبي عبد اللهّ محمَّد بن أبي بكر ابن قيّم الجوزيّة . **الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، دار الكتاب العربيّ ببيروت .**

١٢) إغاثة اللّهفان من مصايد الشّيطان ، للإمام ابن القيّم . **دار الكتاب العربيّ ببيروت ، الطّبعة الأولى ١٤١٧ هـ .**

١٣) اقتضاء الصّراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، لأحمد بن عبد الحليم بن تَيْمِيَّة ، تحقيق / ناصر العقل . **بيروت ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ .**

١٤) إيثار الحقّ على الخلق ، لأبي عبد اللهّ محمَّد بن المرتضي المشهور بابن الوزير . **دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .**

١٥) بدائع الفوائد ، لمحمّد بن أبي بكر بن قيّم الجوزيّة . **دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، إدارة الطّباعة المنيريّة .**

١٦) البداية والنّهاية ، للحافظ / عماد الدِّين إسماعيل بن كثير الدِّمشقيّ . **مكتبة المعارف ، بيروت ، الطّبعة السّابعة ، ١٤٠٨ هـ .**

١٧) البرهان في علوم القرآن، لبدر الدِّين محمَّد بن عبد اللهّ الزركشي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم. **الطبعة الثّالثة ١٤٠٠ هـ ، دار الفكر بلبنان .**

١٨) تأويل مختلف الحديث ، للإمام عبد اللهّ بن مسلم بن قتيبة . **دار الكتاب العربيّ ببيروت ، مطبعة العلوم .**

١٩) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي . **دار الفكر ، بيروت .**

٢٠) التّعريفات ، لعليّ بن محمَّد الجرجاني . **الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلميّة بلبنان .**

٢١) تغليق التعليق ، للحافظ أحمد بن عليّ بن حجر ، تحقيق / سعيد القزقي . **المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .**

٢٢) تفسير القرآن العظيم ، لإسماعيل بن كثير القرشي . **مكتبة دار التراث بالقاهرة ، مطابع المختار الإسلامي .**

٢٣) التّفسير الكبير ، للفخر الرّازي . **دار الكتب العلميّة ، طهران ، الطّبعة الثّانية .**

٢٤) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لأحمد بن علي بن محمد بن حجر ، **تحقيق الدكتور / شعبان محمد إسماعيل، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .**

٢٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والآسانيد ، للحافظ يوسف بن عبد اللهّ بن عبد البر . **مطبعة فضالة ، المحمدية .**

٢٦) تهذيب التهذيب ، لأحمد بن علي بن محمد بن حجر . **مطبعة حيدر آباد ، الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ .**

٢٧) تهذيب اللّغة ، لأبي منصور محمَّد بن أحمد الأزهري ، تحقيق / رياض قاسم . **دار المعرفة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .**

٢٨) تيسير العزيز الحميد ، لسليمان بن عبد اللهّ بن محمَّد بن عبد الوهاب . **الطبعة الخامسة ١٤٠٢ هـ ، المكتب الإسلاميّ .**

٢٩) تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان (تفسير السعدي) ، لعبد الرّحمن بن ناصر السّعدي . **المؤسّسة السعيدية بالرّياض .**

٣٠) جامع الأصول في أحاديث الرّسول ، للمبارك بن محمَّد الجزري ، تخريج عبد القادر الأرنؤوط . **مكتبة الحلواني ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ .**

٣١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطّبري) ، لأبي جعفر محمَّد بن جرير الطّبري . **طبعة ١٤٠٥ هـ ، دار الفكر ببيروت .**

٣٢) جامع الدروس العربيّة ، لمصطفى الغلاييني . **المكتبة العصريّة ، بيروت ، الطّبعة الثامنة عشرة .**

٣٣) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ، لأبي عبد اللهّ محمَّد بن أحمد القرطبي ، تصحيح / أحمد البردوني . **الطبعة الثّانية .**

٣٤) الجواب الكافي لمن سأل عن الدّواء الشّافي ، لمحمّد بن أبي بكر ابن القيّم . **دار الكتب العلميّة ، بيروت .**

٣٥) حاشية الشّهاب على البيضاوي ، لشهاب الدِّين أحمد بن محمَّد الخفاجي . **دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ .**

٣٦) حاشية الصّاوي على تفسير الجلالين ، لأحمد الصّاوي المالكي . **طبعة ١٤١٤ هـ ، دار الفكر .**

٣٧) حاشية كتاب التّوحيد ، لعبد الرّحمن بن محمَّد بن قاسم . **مؤسّسة قرطبة للنّشر والتّوزيع بمصر ، مطبعة الإيمان بمصر .**

٣٨) حقيقة المثل الأعلى وآثاره ، لعيسى عبد اللهّ السعدي . **الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ ، دار ابن الجوزي .**

٣٩) درء تعارض العقل والنّقل ، لشيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة ، تحقيق د/ محمَّد رشاد سالم . **مطابع جامعة الإمام محمَّد بن سعود ، الرياض ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ .**

٤٠) دعوة التّوحيد ، للدّكتور محمَّد خليل هرّاس . **الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، مكتبة ابن تَيْمِيَّة بالقاهرة .**

٤١) الرِّسالة التدمريّة ، لأبي العبّاس بن تَيمِيَّة ، تحقيق الدكتور / محمَّد بن عودة السعوي . **الطبعة الأولى ، شركة العبيكان للطّباعة والنّشر .**

٤٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لشهاب الدِّين محمود الآلوسي . **طبعة ١٤٠٨ هـ ، دار الفكر .**

٤٣) الرّوح ، للإمام ابن القيِّم ، تعليق محمد إسكندر يلدا . **دار**

الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

٤٤) زاد المسير في علم التّفسير، لجمال الدِّين عبد الرّحمن بن الجوزي. **الطبعة الرّابعة ١٤٠٧ هـ ، المكتب الإسلامي ببيروت.**

٤٥) زاد المعاد في هدي خير العباد ، للإمام محمَّد بن أبي بكر الزّرعيّ (ابن القيّم) ، تحقيق وتخريج / شعيب وعبد القادر الأرنؤوط. **مؤسّسة الرِّسالة، الطّبعة الخامسة عشر، ١٤٠٧هـ .**

٤٦) السّيرة النّبويّة ، لأبي الحسن علي الحسني الندوي . **دار الشروق بجدة ، الطبعة الخامسة ١٤٠٣ هـ .**

٤٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة ، لأبي القاسم هبة الله ابن الحسن اللالكائي، تحقيق/ د. أحمد سعد حمدان. **دار طيبة .**

٤٨) شرح صحيح مسلم ، للحافظ يحيى بن شرف النّووي . **دار الكتب العلميّة ببيروت .**

٤٩) شرح العقائد النّسفيّة ، لسعد الدِّين التفتازاني . **مطبعة كردستان العلميّة ، مصر ، طبعة ١٣٢٩ هـ.**

٥٠) شرح العقيدة الطحاوية ، لعليّ بن عليّ بن أبي العزّ الحنفي ، تحقيق وتخريج / شعيب الأرنؤوط . **الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ، مكتبة دار البيان .**

٥١) شرح القصيدة النونيّة ، للدّكتور / محمَّد خليل هرّاس . **دار الكتب العلميّة ، ببيرت .**

٥٢) شرح منتهى الإرادات، لمنصور بن يونس البهوتي. **دار الفكر.**

٥٣) شفاء الصدور في زيارة المشـــاهد والقبور ، لمرعي بن يوسف الكرمي ، تحقيق جمال حبيب صلاح . **الطبعة الثانيـة ١٤٢٤هـ ، مطابع الحميضي .**

٥٤) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيّم الجوزيّة . **الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب العلميّة .**

٥٥) الصّحاح ، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري ، تحقيق / أحمد عطّار . **الطّبعة الثّانية ١٤٠٢ هـ .**

٥٦) صحيح الجامع الصّغير وزيادته ، لمحمّد ناصر الدِّين الألباني . **الطبعة الثّانية ١٤٠٦ هـ ، المكتب الإسلاميّ .**

٥٧) الصّفديّة ، لشيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة ، تحقيق د/ محمَّد رشاد سالم ، **الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٦ هـ .**

٥٨) الصّواعق المرسلة على الجهميّة والمعطّلة ، لمحمّد بن أبي بكر بن قيّم الجوزيّة ، تحقيق د / عليّ ابن محمَّد بن دخيل اللهّ . **دار العاصمة ، الرِّياض ، الطّبعة الثّانية ، ١٤١٨ هـ .**

٥٩) طريق الهجرتين وباب السعادتين ، للإمام ابن القيّم ، تحقيق / محبّ الدِّين الخطيب ، **المكتبة السلفية ، الطبعة الثّالثة ١٤٠٧هـ .**

٦٠) العقد الفريد، لأحمد بن محمَّد بن عبد ربّه الأندلسيّ ، تحقيق / أحمد أمين ورفاقه. **مطبعة لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة، ١٣٧٥ هـ .**

٦١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، لبدر الدين محمود بن

أحمد العيني . **دار أحياء التراث العربي** .

٦٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ/ أحمد بن عليّ ابن حجر، تحقيق الشّيخ/ عبد العزيز بن باز. **دار المعرفة ببيروت** .

٦٣) فتح القدير ، لمحمّد بن عليّ الشوكاني . **دار المعرفة ، بيروت** .

٦٤) فتح المجيد شرح كتاب التّوحيد ، لعبد الرّحمن بن حسن آل الشّيخ ، تحقيق وتخريج / عبدالقادر الأرنؤوط . **دار البيان ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ** .

٦٥) الفوائد ، لمحمّد بن أبي بكر بن قيّم الجوزيّة . **الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، دار الريّان للتراث بالقاهرة** .

٦٦) القاموس المحيط ، لمحمّد بن يعقوب الفيروزآبادي . **المؤسسة العربيّة للطّباعة والنّشر** .

٦٧) قطر الولي على حديث الولي ، لمحمّد بن عليّ الشّوكانيّ ، تحقيق إبراهيم هلال . **دار إحياء التراث ، بيروت** .

٦٨) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ، لمحمد بن صالح العثيمين ، **مكتبة الكوثر ١٤٠٦هـ** .

٦٩) القول السّديد في مقاصد التّوحيد ، لعبد الرّحمن بن ناصر السّعدي . **الرئاسة العامّة للبحوث ، بالرِّياض ، ١٤٠٤ هـ** .

٧٠) القول المفيد ، لمحمّد بن صالح العثيمين ، تحقيق / سليمان أبا الخيل ، وخالد المشيقح . **دار العاصمة بالرِّياض ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ** .

٧١) الكاشف ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . **دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .**

٧٢) كتاب النبوّات ، للإمام تقيّ الدِّين ابن تَيْمِيَّة ، تحقيق الدّكتور / عبد العزيز الطويان . **أضواء السّلف** ، **الطّبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ .**

٧٣) الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار ، للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، تحقيق/ عامر الأعظمي . **الدار السلفية ، بومباي ، الهند .**

٧٤) كشّاف القناع ، لمنصور بن يونس البهوتي . **مطبعة أنصار السنة المحمدية ، ١٣٦٦ هـ .**

٧٥) الكشف عن مناهج الأدلّة ، لمحمّد بن أحمد بن رشد [ضمن فلسفة ابن رشد] . **الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ، دار الآفاق ببيروت .**

٧٦) الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها ، لمكيّ بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور محيي الدِّين رمضان . **الطبعة الثَّالثة ، مؤسسة الرِّسالة .**

٧٧) لسان العرب ، لمحمّد بن مكرم بن منظور . ط: دار إحياء التراث الإسلامي ، بيروت .

٧٨) مجمع الزوائد ، للحافظ عليّ بن أبي بكر الهيثميّ . مؤسّسة المعارف ، بيروت ، **طبعة ١٤٠٦** هـ .

٧٩) المجموع الثمين ، لمحمد بن صالح العثيمين . **دار الوطن بالرياض ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ .**

٨٠) مجموع الفتاوى ، لشيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة ، جمع وترتيب عبد الرّحمن بن محمَّد بن قاسم . **مطبعة المساحة العسكريّة بالقاهرة ١٤٠٤ هـ .**

٨١) المحرّر الوجيز (تفسير ابن عطيّة) ، للقاضي أبي محمَّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة ، تحقيق/ عبد السّلام عبد الشافي . **الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ، دار الكتب العلميّة ببيروت.**

٨٢) مدارج السّالكين ، للإمام ابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق محمَّد الفقي . **دار الرشاد بالمغرب .**

٨٣) المصنَّف ، للحافظ أبي بكر الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرَّحمن الأعظمي . **الطّبعة الأولى ، ١٣٩٠ هـ .**

٨٤) معالم التّنزيل (تفسير البغوي) ، لحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق خالد العك وزميله . **الطبعة الثّانية ١٤٠٧ هـ ، دار المعرفة .**

٨٥) معالم السنن ، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي . **الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ ، المكتبة العلمية .**

٨٦) معجم مقاييس اللّغة ، لأحمد بن فارس ، تحقيق عبد السّلام هارون . **طبعة ١٣٩٩ هـ ، دار الفكر .**

٨٧) المعجم الوسيط ، لإبراهيم مصطفى وزملائه . **الطّبعة الثّانية .**

٨٨) المغني ، لموفق الدين عبد الله بن قدامة ، تحقيق د/ عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو . **دار هجر للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .**

٨٩) المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق محمَّد سيّد كيلاني . **دار المعرفة ، بيروت** .

٩٠) مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين ، لأبي الحسين عليّ بن إسماعيل الأشعريّ . **دار إحياء التّراث العربي ، بيروت ، الطّبعة الثّالثة** .

٩١) المنهاج الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ، للدّكتور زين محمَّد شحاته . **مكتبة العواصم ، الطّبعة العاشرة ، ١٤٢٢ هـ** .

٩٢) منهاج السنّة النّبويّة ، لشيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة ، تحقيق محمَّد رشاد سالم . **الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ** .

٩٣) النّهاية في غريب الحديث والأثر ، للمبارك بن محمَّد الجزري، تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي. **مكتبة الباز بمكّة.**

٩٤) نيل الأوطار ، لمحمّد بن عليّ الشّوكاني . **دار القلم ، بيروت.**

٩٥) الوعد الأخروي ، لعيسى عبد الله السّعدي . **دار عالم الفوائد بمكّة الطّبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ** .



فهرس الموضوعات

هذا الكتاب

■ دراسة علمية لبيان دلالة المثلات على التوحيد، والمثلات عبارة عما أصاب القرون الماضية من أصناف العقوبات المنكلات، الشاذة عن المعهود، والمتفردة عن النظائر، كالرجف، والرجم، والخسف، والمسخ.

■ وقد فصلت هذه العقوبات في كثير من آيات القرآن الكريم، لتمكين عِبَرِها في النفوس، وتحذير الخلق من أفعال أهلها، وأخلاقهم، وأحوالهم، وإلى جانب هذه الحكمة البالغة هنالك حكمة أخرى لا تقل عنها إن لم تكن أعظم منها، وهي الدلالة على الإيمان بالله تعالى وتوحيده، فالمثلات آيات بيّنات، وحجج بالغات على وجود الله تعالى، وصفاته، وأفعاله، واستحقاقه وحده للعبادة، وبطلان إلهية كل مايعبد من دونه. وهذه الدلالات النيرات جديرة باهتمام كل مسلم؛ استجابة لدعوات ربه، والتماساً لعلوم الإيمان وأحواله من أصح مصادره، وأنقى منابعه. ولقد حرص الباحث في هذا الكتاب على استقراء هذه الدلالات، وتحرير مسائلها، وضبط شواردها، وتقديمها للقراء بأسلوب علمي ميسر، رجاء أن يعم نفع كتابه، ويفيد منه كل من يصله من المسلمين بإذن الله تعالى.

ردمد ١٣١٩ ـ ٢٤٣٤ ISSN

